

الطائفية في محاضر المناقشات النيابية للبيانات الوزارية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨

أ.م.د. باسم احمد هاشم الغانمي

جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الإنسانية

basim.a@uokerbala.edu.iq

#### الخلاصة

اتسمت العديد من المجتمعات العربية بتجاربها الاجتماعية التاريخية المتداخلة ، تجاريا ضربت مثالا حيا للتعايش السلمي الاجتماعي وقت كانت تلك المجتمعات مندمجة "طوائفيا" لا "طائفيا" . مصطلحين مهمين وفي ذات الوقت متناقضين ، فالاول يوفر الدليل التاريخي لسمة التعايش الاجتماعي كالحالة اللبنانية انموذجا ، في حين وفر المصطلح الثاني (الطائفي) نموذجا تاريخيا مصطنعا لحالة التناثر الاجتماعي في ذات المجتمع. وهذا ما جعل البون شاسعا بين المفهومين اعلاه لدرجة ان تداخلت عوامل خارجية متمثلة بالسيطرة الاستعمارية منها الفرنسية على وجه الخصوص لإثارة البعد الطائفي وخلق فجوة في "التجمعات الطائفية المتعايشة لتجعل منها تجمعات طائفية متناحرة" في ذات المجتمع اللبناني على سبيل المثال للحصر .

وفر التباين هذا ابعاد مختلفة في لبنان وقف البعد السياسي في مقدمتها كونه حاول ترسيخ مبدأ الاستحقاق التاريخي لبعض الطوائف اللبنانية التي اذعنت للسياسة الاستعمارية الرامية الى اثاره التفرقة في المجتمعات المتعايشة طوائفيا . وهذا ما انعكس سلبا على العلاقات الاجتماعية وطبيعتها اولا ، وعلى صيغ التمثيل الشعبي في المنظومة التشريعية اللبنانية غير المتكافئة طائفيا ، امرا قاد في احيان كثيرة الى الاختلاف في بعض الاحيان والاتفاق في احيان اخرى حول ما تطرحه الحكومة من بيانات وزارية تعالج فيها قضايا البلد المختلفة ومنها القضية الطائفية التي تناولناها بشيء من التفصيل في ثنايا البحث هذا.

### **Sectarianism in the minutes of parliamentary debates for the Lebanese ministerial statements 1943-1958**

#### **Abstract.**

Many Arab societies were well known in their interconnected historical social experiences. Those experiences could give a living example for the peaceful coexistence in a time they were integrated on denominational not sectarian principles. These two terms denomination and sect were, indeed, as important as contradictory. The first term provide a good proof for the peaceful coexistence in Lebanon. Whereas the second one denotes an artificial paradigm for the social dissonance in that country. Hence, many external factors as the French imperial domination tried to widen the gap among the different denominations and fantasize the sectarianism in Lebanon.

This social variety founded number of dimensions in Lebanon. The political one can be ranked as the first one since it established some essence which might be called as the historical entitlement for some Lebanese denominations that subjected to the politics of division of the Western colonization. This has negatively been reflected on the nature of the social relations and on the framework of the popular representation of the Lebanese legislative organization that contained disproportionate entities of the various sects. This resulted in many differences through the parliamentary discussions and many cases of agreement and disagreement in regard with statements raised by the government. This research is specifically intended to deal with such statements which were introduced to find out solutions for the sectarian question.

## المقدمة

شغلت القضية الطائفية الواقع اللبناني على الصعد المختلفة حتى باتت مشكلة استعصى حلها رغم طرحها بشكل موسع على بساط البحث وفي مختلف الاختصاصات القانونية . مفردة لم تعد تخص جانب معين بل كبلت الدولة بكافة مفاصلها حتى جعلتها تترجح تحت وطأتها في مفاصل سياسية عصبية ، لم تكن الطائفية وليدة نظام سياسي معين او لصيقة جهة دينية او مذهبية هنا او هناك في لبنان ، بل هي ظرف خلقتة القوى الخارجية الاستعمارية بغية تحقيق مأربها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى راسها فرنسا صاحبة النفوذ الاقوى في لبنان بحكم العامل الديموغرافي والمذهبي الذي اهلها لذلك ، وعليه كان حري بهذا البلد ان يكون وقبعة التزامات دولية استغللت ضعف الدولة العثمانية في مد يدها اليه لتزرع هذا المرض الذي كثرت حوله المصطلحات الاجتماعية والسياسية . لم تختلف الحكومات اللبنانية على وجه الخصوص في طرح الحلول والمعالجات للخلاص منها ، وان كانت صاحبة اليد الطولى في ذلك كون الغبن والحرمان وانعدام المساواة امس من مميزات التعايش الهش الذي اعتاشه المجتمع اللبناني ، وعليه نجد في احيان كثيرة ان الاختلاف في الرؤى والتصورات بان واضحا من حيث تمسك بعض الطوائف بمبدأ الطائفية لانها تحافظ على مكتسباتها الاجتماعية والسياسية ، نقيض غيرها من الطوائف التي وقفت بالضد منها ، مع مراعات ان الجميع وعلى الصعيد الرسمي قد نبذوا مفردة دون نبذها جوهرًا ومنهاجا .

تكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة واخيرا قائمة باهم المصادر . تطرق المبحث الاول الى الادوار التي تماسست فيها الطائفية وجذورها التاريخية عبر المرحلة العثمانية والفرنسية والتطورات السياسية التي صاحبت نشوئها وترعرعها . فيما تناول المبحث الثاني البيانات الوزارية التي ادلى فيا داخل المجلس النيابي والتي تعرضت بشكل واضح بالانتقاد لموضوع الطائفية كنظام سياسي واجتماعي مقيت ، بينما تناولت الخاتمة ما توصل اليه الباحث من نتائج مهمة خلصنا اليها من خلال استعراض المحاضر تلك .

اعتمد الباحث على مجموعة من المحاضر النيابية التي احصت كل البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية خلال مدة البحث ١٩٤٣-١٩٥٨ ، فضلا عن مجموعة ممتازة من الرسائل والاطاريح المختصة بالشأن اللبناني ، ومن جامعات عراقية رصينة ، ناهيك عن استخدام مجموعة من الكتب العربية والمعرية وبعض المجلات العربية التي تناولت من خلال كتابات الباحثين والمختصين بالشأن اللبناني لموضوع الطائفية في لبنان .

## الطائفية في محاضر المناقشات النيابية للبيانات الوزارية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨

### المبحث الاول : قراءة موجزة في مأسسة الطائفية وتطورها في لبنان

امتازت الاديان السماوية على اختلاف نظرياتها العقائدية بأن صبت في وعاء واحد دل على وحدانية الله سبحانه وتعالى ، تلك الوحدانية التي خاطبت العقل البشري بأعتماد الدليل والبرهان والمنطق للدلالة عليها بين الناس ، فتضمن التوراة والانجيل والزيور والقرآن ادلة واضحة وقرائن متعددة لوحداية الله ، فضلا عن تعاليم الهية اخرى وجهت كخطابات للناس على اختلاف لونها وجنسهم ومعتقدهم الديني والفقهية ، اكدت على الاخوة والانسانية والعدل والمساواة في المجتمعات مهما تنوعت واختلفت ، فعظيمة هي الرسالة الالهية عندما يترفع الباري عز وجل عن مخاطبة المعبود مباشرة إلا وان يكون هناك رسول او نبي مبلغ ما املي عليه من تعاليم الهية ، لتخرج كل امة بدين ونبي ومصدر واحد للتشريع هو الله تعالى.

يكمن الاختلاف هنا في مرحلة ما بعد النبوة حيث قسم الدين الواحد الى مذاهب وطوائف لكل منها منهاجا يقتدي به في اطار وجودية الله وحتمية عبادته ، تباينا ظهر واضحا في علاقة الطوائف المختلفة داخل المجتمع الواحد ومنها المجتمع اللبناني الذي امتاز بتنوعه الطائفي والمذهبي<sup>١</sup> ، فالطوائف المتعددة في المجتمعات هي مصدر قوة وتعزيز له من مختلف النواحي حسب ما يراه المفكرين ومنهم السيد موسى الصدر<sup>٢</sup> ، عندما طرح رأيه في موضوع الطوائف والطائفية في لبنان ، ففي الوقت الذي شد على عضد التنوع الطائفي فيه واعتبره مناسباً جداً لتنوع المجتمع وتطوره ، وفيها تحقق التكافل الاجتماعي ، وتتنوع القدرات والقابليات والطاقات ، ويسد فيها نقص ما فقده الأخر ، لكنه حذر في ذات الوقت من الطائفية التي وصفها بـ"مُمزقة الشعوب المتنوعة" ،

وبين أن فرقا كبيرا بين ما تمثله الطائفية اجتماعياً فهي تعني السياسة في احد أوجهها ، وتختلف اختلافاً كبيراً عن الطوائف التي تمثل الدين ، وحذر من تغليب المصلحة الطائفية على المصلحة الاجتماعية لأنها تتجه بالمجتمع نحو التمزق والانحلال ، وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية ، والعمل على تحجيم المجتمع الذي يقوم على مبدأ "يكون عندي ما ليس عندك ، ويكون عندك ما ليس عندي كأفراد وجماعات"<sup>٣</sup>.

كانت للطائفية اسبابها في لبنان فهو البلد المهم بالنسبة للاقوام التي استوطنته منذ اقدم العصور ، حيث استخدمت عامل الجغرافيا والتضاريس لحماية وجودها من الهجمات العدوانية الاخرى ، حتى ما اسست مجتمعات وان كانت بدائية وبسيطة الا انها تميزت بتنوع عاداتها وتقاليدها واعرافها ، صحيح ان كل مجتمع عاش بمعزل عن الاخر في اطار النظام الاجتماعي الذاتي ، الا انها ويمرور الزمن تمكنت من ان تتصهر لتكون مجتمعا متنوعا من مختلف الجوانب وخاصة الجوانب المذهبية والاثنية . وهذا ما جعل الاتفاق والاختلاف امرا واردا في علاقتها مع بعضها الاخر ، خاصة وان الاختلاف سمح لها في كثير من الاحيان الى الجوء والاستعانة ممن هم الاقوى من القوى الخارجية التي تتخذ من الدين شعارا للتدخل بحجة حماية نظائهم في الدين والمذهب ، وهنا كانت الطائفية والتدخلات الخارجية سمة بارزة وسمت العلاقات بين ابناء البلد الواحد في لبنان<sup>٤</sup>.

اكّد الاستاذ والاكاديمي اللبناني عبد الرؤوف سنو وهو من المختصين بالشأن الاجتماعي اللبناني في كتابه حرب لبنان ان جبل لبنان بالرغم من تنوعه الديني والمذهبي ، الا انه لم يشهد أي تفجير طائفي حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، لان النزاعات الحزبية والتحالفات الاقطاعية والسياسية وحتى ذلك الحين ، اقوى من الطائفية ، من دون ان يعني ذلك غياب الطائفية من الحياة الاجتماعية ، لانه وبحسب تعبيره ان المصالح الاقتصادية والسياسية وحدت بين ما سماها اقطاب الزعامات الدينية ، ولكن الامر اختلف كثيرا عندما تأثر جبل لبنان كباقي الولايات العثمانية بضغط الدول الاوربية<sup>٥</sup> التي سعت جاهدة للحصول على الامتيازات الاجنبية وفرض التنظيمات على الدولة العثمانية بغية تدخلها في الشأن الداخلي لصالح الملل غير الاسلامية ، الامر الذي جعل التناقض بديلا عن التوافق في العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الطوائف تلك وهنا بدأت البلاد تدخل في نفق الطائفية التي اتخذت من الدين وسيلة لتغيير مسارات التوافق الاجتماعي والتنوع الاثني<sup>٦</sup>.

كان على الدولة العثمانية السعي دون حدوث فوضى طائفية من شأنها ان تقلق الوضع المريك الذي تعيشه بسبب الضعف الذي اصابها ، وهنا جاء الدور الاوربي مرة اخرى بالضغط عليها من اجل اعادة تنظيم الوضع السياسي في جبل لبنان ، فلجأت الى تقسيمه الى "قائمقاميتين" عام ١٨٤٣م هما قائمقامية شمالية يحكمها ماروني واخرى جنوبية يحكمها درزي ، فيما يخضع الاثنيين الى والي صيدا العثماني<sup>٧</sup> ، وكان يعاون كل حاكم مجلس مؤلف من أمين سر وقاضٍ ومستشار وعدد من الأعضاء يمثلون السنة والموارنة والدروز والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، بالإضافة إلى مستشار من الطائفة الشيعية ، وكانت السلطات الدينية لكل طائفة هي المخولة في مهمة انتخاب أعضاء المجلس<sup>٨</sup>.

جرى الاصلاح هذا برضى الطائفة الدرزية على العكس من الطائفة المارونية التي وجدت فيه اجحافا كبيرا خاصة مع الموارنة الموجودين في الجنوب حيث يمثلون نسبة كبيرة لا سلطة للقائمقام المسيحي عليهم امرا اجج الاحداث مجددا عام ١٨٤٥ فأندلعت اضطرابات في جبل لبنان شبيهة بالحرب الاهلية ، اضطرت الدولة العثمانية الى اجراء اصلاحات جديدة بأن جعلت هناك مجلسا يضم وكلاء للقائمقام يمثلون مختلف الطوائف في الجبل ، قرار وضع الحكم في جبل لبنان ولاول مرة في تاريخه تحت رعاية مجلس طائفي تألف بممثلين من كافة الطوائف الدينية<sup>٩</sup>.

كانت الاوضاع تتبئ بتصاعد خطير بانته علاماته واضحة اثر ثورة الفلاحين ١٨٥٨<sup>١٠</sup> ، والحرب الاهلية التي قامت على اثرها في عام ١٨٦٠ والتي راح ضحيتها الاف اللبنانيين ، حربا ازمت الوضع الاجتماعي كثيرا بين الطوائف المختلفة في لبنان ، مما فسخ المجال مرة اخرى امام الدول الاوربية في الضغط مجددا على الدولة العثمانية بغية اجراء اصلاحات جديدة عام ١٨٦١ تقوم على تعديل نظام الحكم بان يقام اقليم عثماني صغير (لبنان الصغير)<sup>١١</sup> في ضل حاكم مسيحي جرى العرف ان يكون كاثوليكي يعين بالاتفاق بين الدولة العثمانية والدول الاوربية ، ويكون حكمه خمس سنوات والى جانبه مجلس حكم مركزي عدد اعضائه ١٢ عضوا يمثلون الطوائف اللبنانية بالتساوي بواقع (٢ لكل الموارنة والدروز والروم كاثوليك والروم الارثوذكس والسنة

والشبيحة<sup>١٢</sup> . وعدل هذا التنظيم مرة أخرى بعد ان كان تمثيلاً متساوياً فاصبح تمثيلاً نسبياً عام ١٨٦٤ اخذاً بالاعتبار عدد الافراد بعد ان اعتمد عدد الطوائف فيما سبق ، الامر الذي رسخ الطائفية بشكل اكبر مع مرور الزمن بين طيات المجتمع اللبناني ، وزاد من تشنج العلاقة التعايشية بينها الى درجة التضاد ومن ثم التذابح العلني امام مرأى ومسمع القوى الدولية والتي ما انكفأت ان نحتت سبلها في سبيل زيادة التدخل بالشأن الداخلي العثماني بحجة حماية رعاياها<sup>١٣</sup> .

دخل جبل لبنان تحت الحكم الفرنسي<sup>١٤</sup> ، الذي لم يتوانى في سلوكه الطريق نفسه في استغلال المشاعر الدينية لفرض الهيمنة الاستعمارية عليه ، فرسخها وزاد من تعقيداتها في مفاصل شتى من الحياة الاجتماعية والسياسية<sup>١٥</sup> اللاتي مثلتا صلب القاعدة للمشروع الدستوري ، فصدر الدستور اللبناني في الثالث والعشرون من ايار عام ١٩٢٦م<sup>١٦</sup> كنتيجة طبيعية لاسلوب الحكم المتبع من قبل المستعمرين الغربيين بعد سيطرتهم على البلاد العربية ، فعلى الرغم مما تضمنه من مواد وبنود قانونية اكدت على الحرية والمساوات بين الطوائف اللبنانية في الحقوق والواجبات وتنظيم تفاصيل الحياة المختلفة ، الا ان المشرع مهما كانت صفته<sup>١٧</sup> لم يتوانى في غرس المشروع الطائفي في بنود اخرى واضحة وصريحة للغاية ، بل وبيقت بحد ذاتها حجر عثرة امام مسيرة هادئة وسلسة في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية<sup>١٨</sup> .

ولتسليط الضوء اكثر على البعد الطائفي وشرعته دستورياً في لبنان ، هو ان ذلك الدستور قد حدد في المادة ٩٥ شخصية الطوائف الدينية الرسمية في لبنان وبين درجة تمايزها ودورها الاجتماعي والسياسي والحكومي وحتى الوظيفي ، كما وحملت المادة ٢٧ صيغة جعلت النائب اللبناني مهما اختلفت طائفته فهو ممثل للامة جمعاء ، صيغا سنتت على انها "مؤقتة تزول باتفاق اللبنانيين" مع تقدم الدولة ونموها ، الا ان العكس كان هو المعيار في علاقة الفرقاء الطائفيين ، بعد ان "تناسوا" مصلحة البلاد بألغاء الحالة المؤقتة لتلك البنود المرحلية في الدستور ، وراحو يتغنون بها معتبريها حقاً تاريخياً ، بل وغالى الموارنة اكثر في ذلك عندما اعتبروها "حقوقاً مقدسة لا يمكن المساس بها" ، وانحدرت البلاد وقتئذ في منحدر التحول من الطائفية الاجتماعية الى الطائفية السياسية ، التي ضربت صيغ الاتفاق الدستوري بأكملها وحولت الممثلين للشعب على اختلاف صنوفهم وعناوينهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى ممثلين لطوائفهم فحسب ، وسار النظام بثلاثية مترابطة المصالح قوامها الفرد اللبناني اولا والزعمانية الطائفية والعشائرية ثانياً ، والنائب او المسؤول الحكومي ثالثاً ، تلك الثلاثية التي ربطت ووشجت العلاقات بين ابناء الطائفة الواحدة وزادت من الهوة بين الطوائف المتعايشة ، فلم تعدوا العلاقة بين الطوائف اللبنانية الا مسألة اثبات وجود حسب استحقاق الاقوى او تلاشي الضعيف منها<sup>١٩</sup> .

فأجبر المواطن اللبناني على التوصيف بمذهبه الديني بشكل رسمي ، وليس باستطاعته إتباع نظام مدني غير ذلك الديني على سعيد أحواله الشخصية ، فأصبح الوجود في الحياة لأي مواطن مشروطاً بانتماؤه لطائفة من الطوائف المعترف بها رسمياً ، وبذلك فهو لا يستطيع التخلص من الإطار الطائفي الذي ولد فيه أو انتسب إليه ، امرا عدد قوانين الاحوال الشخصية بين الطوائف والتي لا يمكن التخلص منها إلا بإلغاء الطائفية<sup>٢٠</sup> .

وسعت كل طائفة لتكون الأقوى في مختلف الصعد ، مع وجود عامل التشكيك وعدم الثقة بينها في مسألة ولائها للبلد اذا ما تقلدت احداها امتيازات اكبر ، بان هذا واضحا عام ١٩٣٢ م ، ذلك العام الذي فرض احداث مهمة على الواقع اللبناني منها تحديد مارونية رئيس الجمهورية اللبنانية ، قرار لم يات من فراغ ، بل ساندته الرغبة الفرنسية في ذلك اكمالاً لمشروعها الاستعماري في البلاد ، امرا ما دفع المسلمين الى المطالبة بحقوق اكبر عقب تفهمهم ممانعة فرنسا وصول شخص مسلم الى منصب رئاسة الجمهورية ، الامر الذي دفعهم الى عدم الاعتراف بما جاء به الاحصاء السكاني الوحيد في البلاد من نتائج عام ١٩٣٢ ، بعد ان اظهر تفوقا عدديا طفيفا للمسيحيين بنسبة ٥١,٧ % للمسيحيين مقابل ٤٨,٣ % للمسلمين ، ما جعل من الاخيرين المطالبة بالتساوي في الحقوق والواجبات انطلاقاً من قاعدة المناصفة بين الطرفين ، ولم يكن عام ١٩٣٦ هو الاخر خالياً من قرارات مهمة في ذات الشأن حيث صدر المرسوم المرقم (60 LR) الصادر في ١٨ اذار ١٩٣٦ وما حمل من اعتراف بالطوائف الدينية التاريخية في لبنان وعددها سبعة عشر طائفة بعد ان كان عددها بسبعة طوائف في عهد المتصرفية حسب ما ذكرنا انفا<sup>٢١</sup> .

مثل عام ١٩٤٣ عاما مهما في التاريخ اللبناني ، عندما احتضن حدثا تاريخيا في واقع البلد هذا تمثل بميثاق ١٩٤٣<sup>٢٢</sup> ، ذلك الميثاق الذي أعاد ترتيب العلاقات الوظيفية بين الطوائف كل حسب ثقله الديموغرافي<sup>٢٣</sup> في توزيع المناصب ، ومحاولة العودة بالفرقاء الى طاولة العيش المشترك في البلد الواحد ، لكنه من جانب اخر حمل سلبيات ازمت العلاقة اكثر عندما مثل عند المسلمين عامة انه "ميثاق مرحلي" ارتضوا العيش في كنفه لفترة معينة ، فما عاد يتناسب وكل زمان ومكان ، فيه زاد تصنيف المواطنين وفق الاساس الطائفي ، وانتهك مبدا تساوي الفرص بينهم وفق ما شرعه الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ ، واخترق قاعدة التوازن الطائفي بكم هائل من الموظفين غير الاكفاء ، وغبن حق الطوائف الدينية الصغيرة لعدم تمكنها من المشاركة في صناعة القرار السياسي لضعف تمثيلهم الحكومي ، وجعل من لبنان اكثر تمزقا اجتماعيا عندما تحول الولاء من الوطن الى الطائفة التي باتت هي المسؤولة عن توفير الامن والاستقرار للانسان فضلا عن توفير فرص الوصول للطوائف الحكومية على اختلاف مراحلها وتخصصاتها ، وساهم بشكل واضح في نمو الطائفية السياسية التي تؤمن للمواطن مصالحه المختلفة بديلا عن الدولة<sup>٢٤</sup>.

تبين مما تقدم ان نمو الطائفية في الواقع اللبناني اصبحت يانعة في مفاصل الحياة المختلفة ، فالجميع بقوا على قناعة لا مناص منها ان ما حصل عليه المسيحيون من مكاسب تاريخية بفعل عامل القوة الخارجية متمثلة بفرنسا اسهم كثيرا في جعلهم قوة طائفية قوية ومؤثرة داخل لبنان ، خاصة وان تناغما مهما بدا واضحا في ذلك ، فالمساندة الفرنسية لم تات من فراغ وانما تتبعها مصالح بداياتها استعمارية ونهاياتها طائفية ، وكذا الحال بالنسبة للمسلمين الذين وجدوا في لبنان بلدا ارتضوا العيش المشترك فيه لكن بوجود التراضي الذي يوفر لهم مكاسب تتناسب وتأثيرهم الديموغرافي والسياسي ، وعليهم السعي لتحقيق ذلك من خلال مشروع قومي عربي اسلامي ، مشروعا اثار الرعب لدى المسيحيين الذين يذوبون من خلاله في الواقع العربي بعد ان افرزت الاحداث السياسية مطالبات قومية عربية في لبنان تعطي الزخم الواضح للوجود الاسلامي ، مفارقات زاد البون فيها بسبب الطائفية وما فرزته من احداث دفعت بالبلاد نحو التضاد وعدم الانسجام . فالطائفية على الرغم انها مرض اصاب الجسد اللبناني وعلى الصعد كافة ، الا ان الخطاب السياسي الرسمي لم يخف في طياته نزعات القضاء عليها او محاولة تجاوزها من اجل ارتضاء العيش المشترك في لبنان ، وهذا ما نحاول تسليط الضوء عليه بين ثنايا المناقشات النيابية للبيانات الوزارية حول موضوع الطائفية من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٥٨.

#### المبحث الثاني : الطائفية في البيانات الوزارية ومناقشاتها ١٩٤٣-١٩٥٨

تضمن البيان الوزاري الأول لحكومة الاستقلال<sup>٢٥</sup> التي ترأسها رياض الصلح<sup>٢٦</sup> ، خطابا تاريخيا مهما تطرق فيه لمجموعة من الإصلاحات الضرورية في مجالات مختلفة ومنها ما تنوي حكومته القيام به بشأن الطائفية المترسخة في لبنان ، فيبين بالقول:  
"ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها فإن هذه القاعدة تفيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني"<sup>٢٧</sup>.

ولم ينكر دور التنوع الديني في عمار المجتمعات وتطورها اذا ما استخدم بشكل سلس وفي اطار تفاهمي بعيدا عن التدخلات الخارجية والتي تستغل عامل الطائفية في تحقيق مآربها المختلفة ، مبينا ذلك وفق منظور سياسي توافقي ارتضى العيش المشترك شريطة التنازل عن ما اسماها قوى الخارج ، مؤكدا في ذلك:

"... أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن"<sup>٢٨</sup>.

ودعى في ذات الوقت الاطراف اللبنانية جميعها الى السعي الحثيث في ذلك ، لانه وحسب تعبيره امرا ليس بالهين انجازه ما لم تتضافر الجهود المشتركة لجميع المعنيين في الشأن اللبناني ومن مختلف لطوائف اللبنانية ، وحملهم مسؤولية توفير مناخات

الاطمئنان النفسي والفكري لالغائها ، والوقوف بوجه ما انبثق عنها من مشروع "القاعدة الاقليمية" التي شنت البلد الواحد بين الرفقاء وجعلتهم يعيشون في اوطان متفرقة تكمن لهم الولاء الطائفي بديلا عن الولاء الوطني فوصف ذلك بالقول :

"إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون تمهيداً واعداداً حتى لا تبقى نفس إلا تظمن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير. وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الاقليمية التي إذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة"<sup>٢٩</sup>.

تتوعت وجهات النظر النيابية حيال مضمون البيان الوزاري انف الذكر بين متفقين على ما حمله من مشاريع متنوعة هدفت الاصلاح في الواقع اللبناني وبين معترضين<sup>٣٠</sup> على ارجائه الى جلسة اخرى لغرض دراسته وتوفير الفرص المناسبة لطرحه على طاولة النقاش النيابي ، متعذرين في ذلك الى اهمية المرحلة التي يجتازها لبنان بكنف الاستقلال<sup>٣١</sup>.

قيم النائب حميد فرنجيه<sup>٣٢</sup> الخطاب الوزاري وعده خطوة في طريق الاصلاح ، وخاصة الاصلاح الاجتماعي ، ذلك الجانب الذي حمل ما اسماها "الآفة طائفية" ، وثنى في ذات الوقت جهود رئيس الحكومة حيال ذلك الاصلاح لافتنا النظر الى مشروعه في محاربة الطائفية ووجوب اشراك الجميع في محاربتها لانها وحسب تعبيره اضرت المجتمع بكافة اطرافه ومذاهبه ، مبينا ذلك بالقول :

"جاء في بيان الحكومة أننا في عهد استقلالي ونريد أن ننظم الحكومة على أساس الحكم الوطني ونريد أن نقاتل الآفة الكبرى التي تقف في وجه التقدم الوطني وهي الطائفية وتعقبها الاقليمية. ولا أعتقد أن في هذا المجلس من لا يؤيد الاستقلال. نحن في عهد جديد والعالم أيضاً ولا يمكن أن نقبل بما لا يقبله الغير لنا. قال الحلفاء لنا: أنتم مستقلون، أفلا نأخذ نحن هذا الاستقلال؟ سجلوا علينا وسجلنا عليهم هذا الوعد ولا يمكن أن نحرم هذا الاستقلال"<sup>٣٣</sup>.

فتحت باب المناقشات النيابية لتبدأ بخطاب متشنج للنائب عبد الغني الخطيب<sup>٣٤</sup> حيث حمل نفس طائفي في ما اسماها بالاجحاف بحق طائفته التي تستحق ان تتال نصيبا سياسيا اكثر من رئاسة الوزراء ، بعد ان شذبت منها رئاسة مجلس النواب حسب ما جاء به الميثاق الوطني من بنود ، مبينا ذلك بالقول :

"الحكومة التي تألفت من ذوات النواب لا نهجل مكانتهم وإذا طلبت المناقشة في بيانها فلا أنهج نهجاً خاصاً أو تعريضاً وإذا تكلمت بلسان الطوائف وهي لغة لبنان ويا للأسف كانت للطائفة السنية سابقاً رئاسة المجلس والوزارة معاً أما الآن فأعطيت رئاسة الوزارة فقط لهذا جنت أبين الاجحاف الذي لحق بطائفتي طالباً انصافها"<sup>٣٥</sup>

امرا مثل محط اعتراض واستهجان من بعض النواب لكونه ادلى بـ"كلام خطير" له نتائج سلبية على مضمون الاتفاق بين الطائفتين المسيحية والاسلامية ، مما استدعى من النائب جورج زوين<sup>٣٦</sup> مقاطعته والطلب من الرئاسة طرح موضوع مناقشة الوزارة على التصويت لانتهاء المناكفات السياسية في ذلك<sup>٣٧</sup>.

اختلف ذلك الموقف كثيرا عن ما ادلى به النائب كمال جنبلاط<sup>٣٨</sup> من نقاش ذكر فيه النواب عما لحق البلد من دمار عبر تأريخه الطويل ، ووجز بالقول ان الطائفية هي المسؤولة عن المذابح التي ارتكبت بحق ابناء البلد الواحد وبين ابناء البلد الواحد ، واكد عليهم بضرورة وأدها وتحجيمها اذا ما قبل الجميع العيش في كنف لبنان الموحد ، مشيدا بالخطوة التي وصفها بـ"الجسارة" في مسيرة الاستقلال المنشود ، معربا عن امله في ذلك بالقول :

"ومضت الأيام وأوشكت هذه الحرب الجهنمية أن تنقضي وها نحن نجابه أحداثاً جديدة ومنها استقلال هذه البلاد وضمانة الدول لهذا الاستقلال . انتم لا تدركون تماماً أهمية هذا الوضع من وجهة الحقوق الأساسية والدولية ، فإنه لأول مرة في تاريخ لبنان يعترف أهل لبنان الكبير بلبنان مسلميه ومسيحيه ، ودرزيه وشيعيه"<sup>٣٩</sup>.

يبدو واضحا من تباين المناقشات وردود الفعل النيابي حيال خطوة الميثاق الوطني ، وما حمله من روى قوامها نبذ الطائفية والفرقة بين ابناء لبنان ، ان الاطار العام للمشروع انقسم بين مباركة البعض ممن وعوا ضرورة الاسراع والحزم في تطبيق بنود الميثاق وما يتلائم التسوية بين الفرقاء بوقت وجيز ، وبين من شدد على اعطاء الوقت الكافي لدراسة مشروع الاصلاح بغية الوقوف على هفواته وسلبياته واخرجه بصيغة تامة تلئم الجميع ، رأيين مختلفين رجح خلال المناقشة اولهما ليكون الاتفاق مسارا ترضيه كل الاطراف المختلفة.

ناقش المجلس النيابي خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة في ١١ تموز ١٩٤٤ البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الثانية<sup>٤١</sup> ، فلم تغب المعالجات الحكومية للطائفية عن مضمون البيان الوزاري داخل مجلس النواب ، فتقدم بيان رياض الصلح التذكير بالماضي وما جلبته الطائفية من مأس صبت جأما على علاقة ابناء البلد الواحد ، وتغليب المصلحة الطائفية على المصلحة الوطنية ، ووجب على كل الفرقاء مهما اختلفت انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية على اجراء ما اسماه بـ"التحويل" على ما ربطهم من علاقات سابقة ، ودعى الى رفع القيود التي تمنع الاصلاح ومنها قيود "النظام الطائفي" ، ورأى ضرورة ان تحتل تلك المعالجات الصدارة في المشروع الحكومي الاصلاح في العهد الاستقلالي ، وازداد في ذلك ما مضمونه ان الغاء الطائفية من مفاصل الدولة مقرون بتجاوزها النفسي والمعنوي اولا وثم الوصول الى الغاية المنشودة في الخلاص منها رسميا ، معبرا في ذلك ما نصه :  
"يجب استئصالها من النفوس قبل النصوص"<sup>٤٢</sup>.

رد النائب رشيد بيضون<sup>٤٣</sup> في الجلسة ذاتها على مضمون البيان الوزاري خاصة في موضوع معالجة الحكومة للطائفية واثرها التاريخي في مسيرة لبنان وتعايش طوائفه ، مبينا ان لا الغاء لها دون ان يأخذ كل ذي حق حقه ، خاصة وان طوائفا بعينها نالت قسطا وافرا من سلبيات النظام الطائفي اللبناني ، وعلى رأسها الطائفة الشيعية ذات الارث الحضاري الكبير والذي لا يتناسب وحجمها الديموغرافي واستحقاقها السياسي في لبنان ، عازيا في الوقت نفسه ان التباين في ذلك ناتج من البناء الهش وغير المتماسك في الزيجة الاجتماعية اللبنانية بسبب عنصر التدخل الخارجي في ذلك البناء لحساب طائفة على اخرى ، امرا افرز تناقضا اجتماعيا واضحا تأطر باطار الطائفية<sup>٤٤</sup>.

ذهب النائب اديب الفرزلي<sup>٤٥</sup> ابعد من ذلك عندما اكد ان ظروفًا متنوعة ساهمت في ترسخ الطائفية بلبنان ، واستبعد من امكانية ازالتها بشكل سريع بسبب عمقها التاريخي في لبنان ، ذلك العمق الذي حول البلاد من الكيان القومي الى الكيان العنصري الطائفي الذي قسم المجتمع ، ووجب حسب تعبيره :

" ... الغاء الطائفية من مناصب الدولة الادارية فيؤخذ الموظفون على اساس الاهلية لا على اساس المحسوبية والطائفية... ثم نسعى لالغاء الطائفية من مناصب الدولة السياسية: كرئاسة المجلس النيابي ورئاسة مجلس الوزراء... وثم نلغي الطائفية في تشكيل المجلس النيابي نفسه... ان الغاء الطائفية هو خطوة خطيرة في سبيل توطيد استقلال لبنان وكيانه فأمل ان تتقدم الحكومة بمشروع في هذا المعنى عن قريب"<sup>٤٥</sup>.

تبين من خلال قرائنتنا وتدقيقنا وتمحيصنا ولثلاث جلسات متتالية بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٥ والتي منحت الثقة لحكومة عبد الحميد كرامة ، وجلسة ٣ ايلول ١٩٤٥ حيث منحت الثقة لحكومة سامي الصلح ، وجلسة ٢٥ ايار ١٩٤٦ اذ منحت الثقة لسعدي المنلا قد غاب في خضم خطاباتها مشاريع معالجة الطائفية فتناولت معالجات مختلفة لمفاصل المجتمع والدولة ، دون تداول الطائفية كـ"مفردة اجتماعية" ، امرا اختلف عن الجلستين السابقتين واللاتي منح رياض الصلح فيهما الثقة على حكومتيه ، فتناول الطائفية ومقتها وضرورة التخلص منها بالانتقاد والتحليل والمعالجة ، خطاب وجدناه واضحا فيما لحق من حكومات تقلدها رياض الصلح<sup>٤٦</sup> ومنها الحكومة التي منحت الثقة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٧ ، الامر الذي جعلنا ندلل على استخدام رياض الصلح أكثر من غيره كون التخلص منها صار ضرورة اساسية حفاظا على التركيبة الاجتماعية والسياسية ، منوها في اغلب خطاباته على ما جلبته من ويلات الى المجتمع اللبناني ، وفي ذات الوقت حاول ركوب موجتها في سبيل انجاح مشروع الاستقلال اللبناني والذي مثل قطبه الابرز ، وحاول من خلالها جمع كل الاطراف السياسية المشاركة في الحكومة وخارجها الى ضرورة توحيد الجهود وصياغتها بشكل يتناسب ومشروع الاستقلال للبنان الجديد.

وضع رياض الصلح خلال مشروع حكومته الرابعة<sup>٤٧</sup> في ٧ حزيران ١٩٤٧-٢٦ تموز ١٩٤٨<sup>٤٨</sup> نصب عينيه مسألة في غاية الاهمية وهي تعديل قانون الانتخابات وفق اسس بعيدة عن الطائفية. اذا ما اراد ان يمارس تجربة الحكومات الديمقراطية الاستقلالية داخليا الفقاء السياسيين الى "اعتماد الطمأنينة والثقة بالآخر" في تأدية واجبه تجاه لبنان مهما اختلفت وتبعت الاستحقاقات ، وهو امر بحسب رأيه يفرض الى اعتماد ادق النتائج عندما يشارك الجميع في بناء بلده وفق استحقاقه الذي يمليه له "الاحصاء العام" ذلك الاحصاء الذي فقده لبنان منذ عام ١٩٣٢ ، شريطة ان يكون احصاءا وطنيا لا طائفيا تسوده الثقة بين الفقاء ، ودعى الجميع الى المساهمة في بلورته لانه سبيلا مهما لاعادة نصاب الثقة بين اللبنانيين ، اذا ما احتكموا الى نتائجه بشكل موضوعي بعيدا عن التحسس والتشبث بالاستحقاقات الموروثة<sup>٤٩</sup>.

وشدد النائب رشيد بيضون على عضد الحكومة في برنامجها الاخير ، مؤكدا على الجميع المساندة في مسعاها تجاه الاحصاء العام للبلاد اسوة بالبلدان الديمقراطية الاخرى ، فهو قضية مهمة لا يمكن اغفالها حيث رأى ان : " ...الاحصاء العام ركن من أركان الحياة الديمقراطية وعلى ضوءه يعدل الدستور وقانون الانتخابات... " ، اجراءات من شأنها ان تجعل الطرق سالكة امام تخوف بعض الطوائف من فقدان حقوقها او مطالبتها بالحقوق المغبونة بسبب الطائفية<sup>٥٠</sup>.

مثلت البيانات الوزارية للحكومات الاربعة انفة الذكر التي تقلدها رياض الصلح خطا متوازيا في مشاريعها الاصلاحية سواء في المجال الداخلي واخص من بالذكر الجانب الاجتماعي وما تخللته من عثرات وقفت الطائفية في مقدمتها ، او المجال الخارجي الذي مثل نهجا مهما لديها خاصة وانه وعى ضرورة مسايرة لبنان سياسات الدول المجاورة ، فهو بلد ضعيف وصغير لكنه قوي وكبير بجيرانه حسب رأيه ، مفردات نمت وترعرعت خاصة عند المسلمين السنة الذين تمثلت رئاسة الوزراء بهم ، فهم من اولى الطوائف التي نادى بالمشروع القومي العربي في لبنان املا في استحصال الدعم العربي المادي والمعنوي لموازنة قوتهم مع القوى المسيحية في لبنان .

بان ذلك بين ثنايا البيان الوزاري في حكومته الخامسة<sup>٥١</sup> في ٢٦ تموز ١٩٤٨-١ تشرين الاول ١٩٤٩<sup>٥٢</sup> ، والذي اكد فيه ان برنامج الحكومة هو امتداد للبرامج الحكومية السابقة ، والتي تناولت مرارا نبذ ما ينال من تماسك ووحدة المجتمع بكافة الوانه مشيرا في ذلك بالقول : "...إن الحكومة الحاضرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف..." مؤكدا ان الوحدة هذه لم تات من فراغ وانما جاءت بفعل جهود وتوافقات عملت على تهدأت "التناشز الاجتماعي" بين الطوائف اللبنانية ، واثار في معرض بيانه الوزاري ، حول عدم امكانية لبنان في الخروج من دائرة السياسة العربية سواء "ضاقت او وسعت" فله حقوق وعليه واجبات يجب تأديتها مشيرا الى عمق البعد القومي العربي في لبنان والذي لا يمكن انكاره اذا ما اراد لبنان اقامة علاقات سياسية مع هذا الطرف او ذاك ، فهذا لا يعني ترسيخ لطائفية طائفة على حساب اخرى ، فعلاقات الجوار تبني على اساس مصلحة البلد ككل لا على حساب طائفة دون اخرى<sup>٥٣</sup>.

لم تكن البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح بوتيرة واحدة من القبول والتأييد النيابي ، فقد شهدت بعضها وخاصة تلك التي زامنت الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ١٩٤٨ بنوع من التشنج والانتقاد لمشروع الحكومة المطروح في البيان الوزاري خاصة فيما تعلق بموقف لبنان الضعيف حيال الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين<sup>٥٤</sup> ، فلم تخل المناقشات النيابية من مواقف الاستهجان والتأييد والرفض لاجراءات الحكومة ضد ما اعتبروها قضية العرب ككل<sup>٥٥</sup>. موقفا انتهى بنجاح المعارضة اللبنانية<sup>٥٦</sup> في اجبار رياض الصلح على تقديم استقالة حكومته في ١٣ شباط ١٩٥١ وتشكيل حكومة<sup>٥٧</sup> حسين العويني<sup>٥٨</sup> ، حيث ابدى عن رغبته في اجراء انتخابات نيابية نزيهة تمثل فيها شخصيات من كافة ألوان الطيف الاجتماع اللبناني ، وبان الاستعداد واضحا للانتخابات النيابية اللبنانية المزمع اجرائها في ١٥ نيسان ١٩٥١ لوصول المجلس النيابي السابع ممثلا للحياة الديمقراطية في البلاد<sup>٥٩</sup> ، وخلال الجلسة الاستماع الى البيان الوزاري بين رئيس الوزراء في بيانه الى ضرورة اجراء الانتخابات في جو من النزاهة والشفافية "...لضمان تمثيل ديمقراطي لكافة مرشحي الطوائف اللبنانية..." بما يضمن انتخابات حرة ونزيهة ، واكد ان اجراءات الحكومة حيال ذلك ستكون بمثابة امانة يجب تأديتها بكل اخلاص ووفاء لبعث الطمأنينة في نفوس ناخبي ومرشحي الطوائف ككل ، بعدم فسح المجال امام ما سماها ب"الحركات غير القانونية" التي تضر بسمعة ونزاهة الانتخابات<sup>٦٠</sup> ، وفي ذات الاطار اكد النائب



سامي الصلح في معرض حديثه عن واجبات الحكومة تجاه الانتخابات المقبلة ، وما يجب ان تسودها من نزاهة تبعث على تهدئة الانفس وعدم فسح المجال " امام المتلاعبين بنتائجها" الامر الذي يعكس سلبا على علاقة المرشحين داخل الطائفة الواحدة وعلاقة الطوائف ببعضها الاخر ، وبالتالي على امن واستقرار لبنان ، ومن مجمل ما ذكره في هذا الشأن :

" كنا نود أن تكون الحكومة التي ترغب في الاشراف على الانتخابات النيابية المقبلة في البلاد ممثلة لجميع النزعات والفئات التي يتألف منها الشعب اللبناني الكريم وذلك زيادة في تطمين النفوس وحرصاً على تأمين الحريات وخصوصاً حرية الاقتراع التي ينشدها جميع اللبنانيين..."<sup>٦١</sup>.

وتخوف النائب كميل شمعون<sup>٦٢</sup> وصول مسميات سياسية بـ"طرق ملتوية" تحت ضمانات الزعامة الطائفية للطائفة هذه او تلك ، عاذا ذلك بالامر المرفوض جملة وتفصيلا ، مبينا في ذات الوقت ان كل الاطراف السياسية في لبنان وضعت ثقها بالحكومة الحالية وعليها النأي بنفسها عن الطرق الملتوية تلك ، وارجع دمار البلد وخرابه لمجموعة "الاستحقاقات الطائفية" في التعيينات الوظيفية والتي اوصلت شخصيات وصفها غير مهنية الى مراكز حساسة في البلد ، وحمل الحكومة مسؤوليات جمة حيال الانتخابات المرتقبة ، مذكرا بالواقع الذي يعيشه لبنان في ظل "المحسوبية والوساطة والوجاهة" عند مختلف انواع الزعامات الدينية والسياسية<sup>٦٣</sup>.

وابدى النائب كمال جنبلاط خوفا اخر في ذات الشأن ، انطلق فيه من البعد الطائفي واثره على سير الانتخابات المرتقبة ، محذرا الحكومة في شخص رئيسها الذي استوزر حقيبة الداخلية والدفاع أن يكون ملما بما توول اليه الاحداث القريبة ، لان الطائفية المقيتة تفرض نفسها حسب وصفه على مفاصل مهمة وحساسة في اجهزة الدولة المراقبة لسير الانتخابات ، وبين ان ما يحصل من خروقات في هذه الجهة او تلك تمرر من قبل موظفين بسطاء لا يملك وزير الداخلية نفسه الحق في محاسبتهم ، لانهم ينتمون جهات سياسية متنوعة ، امورا لا بد من الحكومة مراقبتها ، لزرع الثقة في اوساط جميع المشاركين في الانتخابات وعلى مختلف المستويات وعناوينها<sup>٦٤</sup>.

بدا واضحا مما تقدم ان الطائفية في لبنان وبسبب عمقها التاريخي ، وظروف استخدامها قد افرزت جوا محموما بعدم الثقة بين ممثلي الطوائف من السياسيين الذين تصدوا للعملية السياسية ، فكان عليهم استخدام اسلوب الشك والريبة من الاخر قبيل أي مناسبة من الممكن ان تمس مصلحة التعايش "الهش" وغير المتماسك ، فكانت الانتخابات فرصة مناسبة لان ترتفع فيها اصوات ممثلي الشعب للتحذير مما اسموها "الاصابع المتلاعبية" فيها وفي نتائجها المستقبلية ، لان في ذلك تغيير وتغييب للاستحقاق الطائفي المتوارث عبر تأريخ وجود الطوائف اللبنانية.

عقد مجلس النواب اللبناني جلسته في ١٩ حزيران ١٩٥١ لمنح الثقة لحكومة عبد الله اليافي<sup>٦٥</sup> ، في ٧ حزيران من العام نفسه . حيث توسط البيان الوزاري معالجات الحكومة للواقع الطائفي في البلاد ، امورا طرحها رئيس الوزراء الجديد في ظل مرحلة حساسة من تأريخ لبنان بعد ما تمخضت عنه الانتخابات الجديدة من نتائج<sup>٦٦</sup> ، وبين ان "العدالة والمساواة" شعارين اساسيين في منهاج الوزارة المقبل لمختلف ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني ، وذكر في معرض حديثه عن وقوف وزارته بكافة تشكيلاتها ضد أي محاولة من شأنها تصديع الصف اللبناني المتنوع<sup>٦٧</sup>.

لم تخف المناقشات النيابية نواياها تجاه بعض مواطن الخلل في النظام السياسي متمثلة بنظام الانتخابات المعمول به<sup>٦٨</sup> ، فقد ابدى النائب صائب سلام<sup>٦٩</sup> امتعاضا واضحا حياله ، لانه لا يحقق رغبات اغلب المشتركين في العملية السياسية اللبنانية في طريقة تمثيلهم فيه وفق عدم وجود احصاء رسمي يبين ثقلهم السكاني وكثافتهم الديموغرافية ، مؤكدا ان تعديله يستلزم على الحكومة العمل وفق مشروع ديمقراطي يعتمد التمثيل وفق للاستحقاق السكاني ، ومراعاة اعتماد الحياة الحزبية اساسا في انتظام التمثيل النيابي اللبناني<sup>٧٠</sup>. مطلبا تشابهه الى حد بعيد مع ما طرحه النائب كمال جنبلاط عندما ادلى بحديث مطول استخلص الباحث بعضا منه:

"... إنني أكتفي بهذا القول ملحاً بالنهاية بضرورة تعديل قانون الانتخاب الذي لا يمكن حل قضيته إلا بإلغاء الطائفية وأرجو من الحكومة أن تجعل من هذه عقبة في سبيل عدم اقرار القانون فيصبح كالكرة بين يدي المجلس وبينها..."<sup>٧١</sup>.

وتسائل النائب بهيج تقي الدين<sup>٧٢</sup> عن جدية النوايا السياسية حول تعديل قانون الانتخابات وفق منظور ديمقراطي بعيداً عن الطائفية ، مسمياً ذلك حسب رأيه بـ"الالعاب البهلوانية" في وضع القوانين ، وتسائل ايضاً عن موقف الطائفية من التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية حسب تعديل قانون الانتخابات المزمع تعديله فقال : "... أتريدون أن تعتبروا الطائفية عماداً لهذا التقسيم؟ أم أنكم سترمون الطائفية جانباً وهي التي جعلت من لبنان بلداً متأخراً..."<sup>٧٣</sup> وبين ان الطائفية بدت تؤثر على مفاصل الدولة وتياراتها السياسية ككل حتى تلك التيارات التي تعمل داخل المجلس<sup>٧٣</sup>.

وكان كلام النائب عبد الله الحاج<sup>٧٤</sup> بخصوص انعكاسات الطائفية على نظام الانتخابات اكثر صراحة عندما بين في معرض حديثه :

"... فليست في لبنان انتخابات شعبية. انها طائفية وقائمة أي أنها تقوم على الطائفة والافطاع وهذا هو المرض الأساسي الذي يمنع الديمقراطية ويمنع وجود وزارة تستند إلى حزب يؤيده الشعب... إنني أعني بالانتخابات الشعبية تلك التي يصبح الفرد فيها مرتبطاً بالقانون والدولة فقط لا بقائمة أو طائفة أو زعيم..."<sup>٧٥</sup>.

وبين عقم النقاشات والتصريحات حيال ذلك كون الطائفية تجذرت بكل نواحي الحياة ومصنفاتها ، وعلى العاملين في الحقل السياسي توخي الجدية اذا ما عزموا اجراء تعديلات النظام الانتخابي او غيرها من التعديلات للقوانين والانظمة ذات المسحة الطائفية والتي كانت عنواناً بارزاً لتأخر البلد وتحججه في علاقاته التعايشية<sup>٧٦</sup> ، وبين النائب علي بزي<sup>٧٧</sup> على الحكومة ان تعتمد الافعال بديلاً عن الاقوال في الغاء الطائفية من الحياة السياسية ، لانها هي السبب المباشر في مشاكل لبنان الداخلية او تلك الخارجية التي تربط هذه الطائفة او تلك بالطرف هذا او ذلك ، وبين في معرض كلامه ان : "... ان الطائفية هي المحسوبة وهي التي تمنع الحكومة من توزيع العدل وتمنع المواطن من يكون مواطناً وإنساناً..."<sup>٧٨</sup>.

تبين مما تقدم ان المطالب النيابة بالغاء الطائفية لم تخرج من اطار الوسط الاسلامي داخل المجلس النيابي ، بكافة الوانه المذهبية ، وما خرج عن هذا المألوف انطوى تحت راية المعارضة السياسية التي وجدت في الغائها مبدأ مهما يمرر من خلاله اهدافها السياسية وان كانت على حساب الطائفة التي تنتمي لها ، وهذا ما لحظه الباحث في بعض خطابات النائب كميل شمعون ، ففي الوقت الذي التزمت به بعض الاوساط النيابية المسيحية الصمت تجاه الغاء الطائفية من النظام السياسي ، لان في ذلك "تثقيلاً" لمصالح جهة على حساب جهة اخرى وخروج عما وضع من اسس في الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ بخصوص تعميق الطائفية داخل المجتمع اللبناني اجتماعياً وسياسياً. ولهذا كان لزاماً عليها الانتقاد فقط من باب بيان اثرها لا من باب السعي الجاد في التخلص منها.

ايقن البعض من النواب ان الاستمرار في التعايش المجتمعي اللبناني بظل الطائفية اصبح امراً صعباً الى درجة ان اظهر النائب كمال جنبلاط "تخوفاً كبيراً" مما تمر به البلدان العربية ومنها لبنان من موجات سماها بـ"موجات التطرف الديني" والتي لم يكن لبنان ببعيد منها ، وشدد في جلسة الاستماع الى البيان الوزاري<sup>٧٩</sup> لحكومة سامي الصلح<sup>٨٠</sup> على تسوية الخلافات مهما كان مضمونها معتبراً الطائفية اولى هذه المضمونات واشدها خطراً ، فقال :

"... وفي لبنان تشعرون مثلي بان التيار الطائفي أخذ ينمو ويقوى ومنذ عهد الاستقلال نشعر بان تياراً طائفيّاً إسلامياً يتقوى ويتغذى يوماً بعد يوم، وتياراً طائفيّاً مسيحياً ينمو باطراد، وتياراً درزياً وشيعياً الخ... وإذا أهملنا هذه الإصلاحات الثلاثة التي طالبت بها فاننا سنكون عرضةً للانسياق مع أحد التيارين. فحذار من الوقوع في ذلك..."<sup>٨١</sup>.

عقد المجلس النيابي جلسته الاعتيادية العاشرة في ٨ ايار ١٩٥٢ لبحث ومناقشة البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح<sup>٨٢</sup> بيان لم يخل من انتقادات لاذعة من بعض النواب في اثر الطائفية وانعكاساتها على المجتمع اللبناني ، فهذا النائب جوزيف شادر<sup>٨٣</sup>

شخص نقاطا بعينها دلت على ما صنعه الطائفية وما انضوى تحت اجنحتها من مسائل سلبية بالمجتمع اللبناني ، فالطائفية جعلت من الشعب شاكيا فقدان الحماية القانونية له بسبب "فقدان هيبة الحكم" لان القانون لا يطبق غالباً إلا على الضعفاء. والطائفية في رايه افرزت ما اسماه "جنسا اخر" من المتتعمين بالحماية والامتيازات القانونية والرسمية مهما عبثوا بالقوانين والانظمة . وتمكن البعض بسبب الحماية الطائفية ان يستخدم وسائله الخاصة في حماية نفسه من خلال امتلاك الاسلحة غير المرخصة ، وتمكنت الطائفية من قلب موازين العدالة عند بعض المتنفذين او من يلوذ بحماهم ، فضلا عن بعض المظاهر الاخرى والتي وصفها بـ"اللا اخلاقية" المنتشرة في لبنان تحت طائلة الحماية والمساندة لبعض المتنفذين في مؤسسات الدولة ، ناهيك عن مسائل اخرى سادت وانتشرت بشكل واضح تحت مرأى ومساندة العديد من الشخصيات السياسية والامنبة ، حيث امست محمية بحكم الطائفة التي تنتمي لها او الاستحقاق الذي فرضته لها التسويات السياسية السابقة<sup>٨٤</sup>.

ومع بدايات تولي كميل شمعون رئاسة الجمهورية اللبنانية ١٩٥٢.١٩٥٨ ، شرع مجلس النواب اللبناني في دورته السابعة ١٩٥١.١٩٥٣ للحكومة الجديدة<sup>٨٥</sup> صلاحية إصدار مراسيم اشتراعية نيابة عن المجلس النيابي ، فكان من بينها تعديل بعض مواد قانون الانتخاب لعام ١٩٥٠ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٦ و ٧ المؤرخين في ٤ و ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ على التوالي ، وتم العمل في القانون الجديد بانتخابات عام ١٩٥٣ ، وجاء في بعض بنوده تخفيض عدد المقاعد النيابية من ٧٧ إلى ٤٤ ، واعتماد الدائرة الانتخابية الفردية المصغرة ، وتقسيم لبنان إلى ٣٣ دائرة انتخابية ، ومنح المرأة اللبنانية البالغة من العمر ٢١ سنة حق الانتخاب ، مع اشتراط حيازتها شهادة التعليم الابتدائي أو شهادة مدرسية تثبت أن حاملتها درست دروسا تعادل منهاج التعليم الابتدائي ، وغيرها من التعديلات الاخرى التي بدت في احد اوجهها معالجة للبعد الطائفي المقيت الذي عاشه لبنان والذي بدا مرضا استشرى في عموم مفاصله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية<sup>٨٦</sup>.

وطرح النائب علي بدر الدين<sup>٨٧</sup> خلال مناقشة الجلسة ذاتها نماذجا مهمة عكست صورا للطائفية واثرها السلبي في المجتمع اللبناني ، فكان حريا بنا ان نقتبس بعضا من مواضعه حيث اورد فيه ما نصه :

"... ولقد سبق لي أن قلت في هذا المجلس وخارجه إن أي شعب مهما كان شريفاً بالأصل نبيلاً في المنبت كريماً راقياً في الأفراد إذا كان مبتدأ في الديمقراطية غير منظم تتآكله الحزبيات العريضة ، وتتنازع المذاهب السياسية المختلفة ، وتتقاذفه الأهواء والأنواء ، وتتضاربه النظريات والفلسفات وتفت في عضده الطائفيات وتسيطر عليه الذهنية الفردية والنفعية المادية وتعبث به مركبات النقص ومشاعر الضعف ويقض مضجعه عدو أرقم جائم على حدوده المكشوفة فاغراً فاه . معكوسة معايير مقلوبة موازينه فلا الجاهل فيه يحترم العالم ولا العالم يعطف على الجاهل ولا الصغير يوقر الكبير ولا الغني يحنو على الفقير ولا الصديق يبر بالصدق..."<sup>٨٨</sup>.

وتسائل النائب سامي الصلح عن مجموعة امور في غاية الاهمية منها ما تعلقا بقدرة الحكومة وامكانياتها في احداث توازن طائفي من خلال قانون الانتخابات ، الذي وصفه بأنه يحمل مجموعة كبيرة من الثغرات القانونية التي زادت من ترسيخ الطائفية بمختلف انواعها في المجتمع اللبناني ، ومنها ما تعلق بتعديل قانون الانتخاب لعام ١٩٥٠ والذي بقي غامضا خاصة المادة التي قضت بزيادة عدد النواب من ٥٠ نائبا الى ٧٧ نائبا ، دون بيان حثيات تلك الزيادة . واكد على موقف الحكومة حيال الطائفية في موضوع بقائها من عدمه ، فضلا عن مشروع مشاركة المرأة في الانتخابات اسوة بالتجربة السورية ، مرحبا في ذات الوقت اعتماد الدائرة الفردية في الانتخابات لانها تجعل النائب قريبا من ناخبيه في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم الرسمية وغيرها<sup>٨٩</sup>.

واورد النائب جوزف شادر حالات سلبية عانى منها المجتمع اللبناني كالفقر والجهل والعيوب الاخلاقية مثل (الخمول والخنوع والخوف والرزيلة) ، مصطلحات اسماها "عللا اجتماعية" نتجت عن الطائفية التي رضخ المجتمع تحت وطأتها سنين عديدة<sup>٩٠</sup>. ساد المجلس النيابي مساحة حرة للنقاش المستفيض المقترن بالتفاؤل حيال اجراءات الحكومة تعديل قانون الانتخابات بصيغته الجديدة ، لما له اثر في تحقيق بعض التوازن التمثيلي للطوائف اللبنانية وخاصة تلك التي تدعي الغبن الديموغرافي ، فاوزج النائب علي بزي نتائج بعينها وفتت خلف تأثيرات الطائفية على المجتمع اللبناني واصفا ذلك بالقول:

"... إن علة العلل هي الطائفية. الطائفية التي تحول بين اللبنانيين وتحقيق رسالتهم وتعتبر سبيلاً لتكريس

الجهل على حساب العلم. لذلك يجب أن ننطلق من هذه النقطة للإصلاح في الحكم"<sup>٩١</sup>

وثنم في الوقت نفسه المساعي الحثيثة في استخدام قانون الانتخابات بصيغته الجديدة واعتماد الدائرة الفردية في وصول الناخبين لان فيه تكريس لالغاء الطائفية فقال حيال ذلك:

"ومن رأينا في قانون الانتخابات الدائرة الفردية إلغاء الطائفية لكننا نشعر مع الحكومة أنها لا تستطيع تحقيقها

اليوم لذلك نرجو أن تتخذ هذه القاعدة أساساً للدائرة المصغرة وأن تكون لمصلحة الشعب وليست لمصلحة

الأشخاص لأن الأشخاص يزولون والشعب يبقى..."<sup>٩٢</sup>.

واكد النائب بهيج تقي الدين ضرورة ردم الهوية الطائفية في البلاد ، وان يتخطى اللبنانيون رسوم الشعارات في ذلك الامر الى واقع العمل الملموس ، عادا مثل هكذا مشاريع خاصة تعديل قانون الانتخابات امور ايجابية وخطوة وصفها بالجريئة وفي الاتجاه الصحيح ، داعيا الى ضرورة الالتزام بالتعديلات الجديدة خاصة فيما تعلق بـ"حق المرأة" في الانتخاب ، وما ينسجم ومشروع الغاء الطائفية السياسية ، مشددا في ذات الوقت ان يضمن القانون الجديد المساواة في التمثيل الطائفي بين المناطق اللبنانية على حد سواء ، والمساواة النسبية في عدد المرشحين وفق التمثيل الطائفي حسب النوع الديموغرافي للمناطق<sup>٩٣</sup>.

كان قرار اعتماد الدائرة الانتخابية المفردة حسب التعديل الجديد موضع ارتياح الكثير من النواب الذين عدوها نقطة تحول مهمة في الشروع بالغاء الطائفية ، هذا ما ذهب اليه النائب جان سكاف<sup>٩٤</sup> ، امرا اتفق فيه الى حد كبير وما طرحه النائب حبيب ابو شهلا بان جل عمليات الاصلاح على كافة المستويات في لبنان مقرونة بنزاهة التمثيل النيابي ودقته وصولا الى دقة التعامل بين ابناء البلد الواحد وفق منظور الغاء الطائفية من مفاصل ذلك التعامل ، ويتأتى هذا من اعتماد الدائرة الفردية في التصويت ، فعبر عن ذلك بالقول:

"... هو أن تعودوا إلى الوحيد لتقسيم لبنان إلى دوائر فردية وإلغاء الطائفية إلغاء لا رجعة بعدها يعتقد البعض

أن فئة من اللبنانيين يعارضون إلغاء الطائفية خشية على الكيان اللبناني . إن الكيان اللبناني مبني على هذه

القلوب المؤمنة بهذا الكيان وإنما سنتقدم بتعديل على تعديلكم يمكن أن يزيل الشكوك التي تجعل التمثيل البرلماني

ناقصاً. قد يكون هذا التعديل الطريقة الوحيدة لتنظيم أجزاء لبنان ليس على الأساس الطائفي بل لجعله وطناً

موحداً وليس لفئة من الشعب."<sup>٩٥</sup>.

طرح النائب عبد الله الحاج في كلمة القاها بالمجلس النيابي بعد ادلاء حكومة عبد الله اليافي ١٩٥٣<sup>٩٦</sup> ، مرجعا الجزء الاكبر من الاسباب الطائفية في لبنان الى "الدستور" وما حمل بين مضامينه من بنود "اسست وشرعنت" الى الطائفية ، ذلك الدستور اللبناني الذي عده واحدا من مورثات الاستعمار الغربي ، وبين انها : "...استهدف النظام الذي وضع في عهد الاستعمار مقاومة كل تقدم في حياة الشعب العامة . فوضع على أساس الدستور الطائفية كمبدأ للحكم وللدولة..." ، وعاب نظام الحكم في لبنان كونه افتقد الى ابسط مقومات الديمقراطية بسبب تشبته بالطائفية الى درجة انحداره من دولة مؤسسات قوية الى دولة طوائف ، انتهت الى العجز عن تهيئة ابسط مقومات اعادة الثقة بين من يدعون الحق الموروث في الادارة والحكم وبين من يدعون الغبن في ذلك فبين في ذلك بقوله:

"... فنحن الآن بالحقيقة دولة طوائف ولسنا دولة ديمقراطية ولسنا شعباً ديمقراطياً. فالطائفية تحول دون تكوين

شعب وتضر بالخلق الوطني اللبناني. فأمامنا الآن حكومة طوائف وحكومة شعب تستند أكثرية في البلاد تتحمل

مسؤولية هذه الدولة. ولا أجد في بلد من بلاد العالم أن الحقوق السياسية تستند فيها إلى العقائد الدينية إلا

البلدان المتأخرة. ان اسنادها إلى الطائفية هو مبدأ من أخط المبادئ يقاوم التطور ويمنع صيرورتنا شعباً راقياً

ودولة حقيقية تستند إلى ارادة أهلها..."<sup>٩٧</sup>.

كان للانتخابات النيابية التي جرت في ١٢ حزيران ١٩٥٧ وما رافقها من عمليات تزوير وتفشي الرشوة بشكل شبه واضح ،

وإقدام الحكومة على زيادة عدد النواب من ٤٤ إلى ٦٦ نائباً ، وتقسيم المناطق الانتخابية بحسب الطوائف لضمان وصول

مرشحها إلى مجلس النواب والتي أسفرت عن فوز مرشحي الحكومة وفشل غالبية مرشحي المعارضة<sup>٩٨</sup> ، الأمر الذي أدى بالأخيرة إلى مهاجمة الحكومة بسبب تلك الممارسات اللا مشروعة في إجراء الانتخابات ، وقررت المعارضة القيام بتظاهرة سلمية احتجاجاً على قيام الحكومة بتزوير الانتخابات ، وحددت يوم ٣٠ أيار ١٩٥٧ موعداً لانطلاق المظاهرة ، الأمر الذي حدا بالسلطة إلى دفع قوات الشرطة والأمن في الشوارع للتصدي للمتظاهرين ومنعهم من القيام بذلك الأمر<sup>٩٩</sup> ، قضية مهمة اثارَت ردود فعل داخل الوسط النيابي حيث ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ اب ١٩٥٧ انعكاسات المظاهرات انفة الذكر على طبيعة العلاقة بين الطوائف اللبنانية المختلفة ، والتي تعتبر موضوع المساس بنتائج الانتخابات من الامور الحساسة ، التي تزيد من الهوة وعدم الثقة بين اللبنانيين سواء الشركاء في العملية او عموم الشعب المتعاش ، هذا وألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً عكس سياسة حكومته الداخلية وطريقة التعامل مع الاحداث المتصاعدة وما تؤول اليه نتائجها لم يستبعد خلالها تحريك العامل الطائفي بهدف ضرب وحدة الصف اللبناني ، فضلا عن السياسة الخارجية التي افرزت جانبا اخر من تصدع العلاقة بين الاطراف اللبنانية رسميا وشعبيا<sup>١٠٠</sup>.

ووصف النائب معروف السعد<sup>١٠١</sup> الأحداث الاخيرة تلك بأنها اخذت بعدا طائفيا وبشكل واضح ، منتقدا سياسة الحكومة التي ابتعدت عن اسلوب التهذئة لها ، خاصة وان الدعاية المغرضة وسعت من التحسس بين اطراف الشعب اللبناني عندما حرّضت ان دولا خارجية اقدمت على تسليح بعض الطوائف اللبنانية ضد الاخرى ، واعرب عن بالغ اسفه عما قامت به الحكومة من اجراءات اذكت نار الطائفية الخادمة بسبب التوافقات السياسية التي سبقت في تاريخ لبنان ، تلك التوافقات وان بدت "هشة" في كثير من الاحيان الا انها تمكنت من الحفاظ على البناء الاجتماعي اللبناني بشكل او بأخر<sup>١٠٢</sup> ، فيما اعتبر النائب تقي الصلح ان من واجب الحكومات السعي لابرار ثقافة التصالح والتوافق الاجتماع ونبذ الطائفية بشكل يجعل من الشعور الوطني اساسا للتعايش بين اللبنانيين<sup>١٠٣</sup>.

بيدوا واضحا مما تقدم ان المطالبات النيابية المتنوعة طائفيا صبت في مشروع مهم بالنسبة للجميع وهو الغاء الطائفية من مفاصل الدولة ، مشروعا تكرر كثيرا عقيب اجراء اصلاحات دستورية او حكومية ، فالجميع توحدوا عليه الا انهم اختلفوا في تنفيذه ، لان الالغاء بالنسبة للبعض يمثل ضياعا للمكاسب المتفق عليها ، وهو في ذات الوقت سلب للهوية الوجودية لهم في اطار التاريخ والتعايش القديم للطوائف اللبنانية ، وعليه نلحظ ان الغاء الطائفية في تلك المشاريع الاصلاحية لم يكن ليتمثل الا شعارات تغنى بها الجميع دون جدوى.

كما ومن الجدير بالذكر وخلال استعراضنا بعض جلسات مناقشة البيانات الوزارية وجدنا ان قسما الحكومات اغفلت تناول موضوع الطائفية ولسته جلسات متتالية ، ليس من صلب البيان فحسب ، بل من المناقشات والطروحات النيابية التي تعقبه ، وهذا ما اشره الباحث مأخذا على تلك المناقشات ، وهذا يؤشر بوضوح ان الطائفية بكل مضموناتها عبارة عن شناعة تحمل كل السلبات الموروثة وقت مرور البلاد بالازمات على كافة المستويات ، وهي من وجه اخر حجة مهمة لدى جهات سياسية شريكة في اتخاذ القرار الدستوري والسياسي ، فبقائها يعني بقاء امتيازاتها المتوارثة ، على العكس من جهات سياسية اخرى رأَت ان وجود الطائفية وعن غير غفلة هو محض غبن اصابها بسبب ظروف سياسية لم تستغل الا بطريقة أنية ، وهنا كان عليها ان تكافح وبشتى الوسائل للتخلص من الطائفية والعودة بالمجتمع الى مفاهيم العدالة والمساواة والاستحقاق السياسي والدستوري ، وبحسب رأينا نرى ان فترات الاستقرار السياسي في لبنان يصاحبها فترات سكون ان صح التعبير والابتعاد بشكل او باخر عن "منغصات" الوفاق بكل ابعاده وعلى رأسها المطالبة بتعديل المشروع الطائفي اللبناني.

### الخاتمة

١. استخلصنا من خلال ما اوردناه من حقائق وثائقية في موضوع الطائفية واثرها على البناء الاجتماعي والسياسي ان لبنان انفرد بخاصية التنوع الاجتماعي مميزة خصته بوضوح عن غيره من بلدان الوطن العربي ، هذه الخاصية لم تكن فريدة عن غيره بل

- كانت سمته الابر عندما توافقت مع مؤثرات ايضاحها الخارجية ، حيث لعبت الدول الكبرى في صياغة العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية الى حد كبير في البلد هذا ، وما التجربة الانتدابية الفرنسية الا مثالا واضحا في ما عانى منه المجتمع والى الان من نيرها الخبيث .
٢. لم تنتف الحاجة من الطائفية رغم الاستقلال وما جلبه من بنود توافقية ، اعتبرها البعض انية ومرحلية ، بل كانت ولمواقف كثيرة جعلها سياسية منفذا مهما لاعادة الحسابات والترتيبات في الاولويات بين المتعاشين في لبنان مهما اختلف مذاهبهم ، فالطائفية في احيان كثيرة افادت طوائف استخدمتها للتلويح في "التذكير" للاحر بالمكاسب المتوارثة التي رسمتها سياسة التعايش السلمي في البلد هذا .
٣. من نادى بالغايتها طوائف ادعت الغبن والحرمان وعدم المساواة ، انتقضت وقت زوال عامل القوة المساند لنمو الجانب الطائفي متمثلا بالسيطرة الفرنسية ، وقتها ادعت الطوائف الاسلامية وفي اكثر من مناسبة عدم تناسب التعايش كما ونوعا مع الشركاء وطالبوا اعادة النظر بالمشروع الطائفي كلا حسب وزنه الحقيقي داخل المجتمع اللبناني ، وهذا ما نلمسه من خلال استعراضنا لجميع البيانات الوزارية مدة البحث ١٩٤٣-١٩٥٨ في ان النواب المسلمين بعامتهم كان نصيبهم الاوفر في المطالبة بالغايتها او اعادة ترتيب اوراقها وفقا لوزنهم الحقيقي .
٤. حتى الميثاق الوطني وان بدا في فتراته الاولى ميثاقا سلميا اعاد الثقة باللبنانيين في تعايش سلمي هادي ، نال رضا واستحسان النواب برمتهم ، ووضع في طياته معالجات جديده لمفاصل خرق الثقة بين اللبنانيين ، وهذا ما بان في بيان حكومة الاستقلال الاولى الذي لم يشهد أي اعتراض نيابي بل ازره النواب جميعهم ، الا اننا نجد في مراحل اخرى وفي بيانات وزارية ليست بالبعيدة عن اولها ، مثلت محطات ان صح التعبير للانتفاض عليه بل ونعتة بـ"اليأس" عن تحقيق مبتغاه في معالجة الطائفية.
٥. تبين لنا من خلال استعراضنا الدقيق لمحاضر جلسات البيانات الوزارية ، ان الطائفية بقيت مفردة اعتاد اغلب تلك البيانات ادراجها كقضية لم نجد وعلى طول فترة البحث ان تناول أي من تلك البيانات وضع الحلول المناسبة لوأد مشكلتها ، وهذا ما اشرناه سلبيا على كل الحكومات اللبنانية التي تعاملت بضبابية ازائها ، ليس لضعفها او عدم قدرتها ، بل لان موضوعها تجذر وابعاد قضية لبنان السياسية التوافقية المحاصصاتية التي ارتضاها الواقع السياسي لهذا البلد والتي هي في الاساس قضية اجتماعية رسمها قدر البلد هذا منذ قون عدة.
٦. مثلت كل المطالبات النيابية بضرورة معالجة القضية الطائفية مطالبات غير مسموعة بل مثلت محورا مركزيا كثيرا ما تغنى بها المجتمعون ليس داخل المؤسسة التشريعية فحسب بل على مستوى المؤسسة التنفيذية والحزبية اللبنانية .
٧. حسب راينا المتواضع ان ترتيب اولويات هذا البلد في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما كان ليبنى في ظل نظام سلطوي لاسباب منها البعد التاريخي في وجود الطوائف على الارض اللبنانية ، وتجذر علاقاتها التاريخية مع الخارج سواء كان ذلك عربيا او اوربيا ، وادعاء الاحقية للشركاء باولويات الوجود وما يندرج عليه من اولويات الاستحقاق الطائفي .
٨. تبين لنا من خلال ما استعرضنا . كثيرة هي المطالبات النيابية بالغاء الطائفية رغم وجود الادلة المقنعة باثارها السلبية ، قابلها انعدام التنفيذ والرضوخ فقط لتبادل الاثار السلبية التي مثلت شعارات تغنت بها الحكومات المتعاقبة ، واتخذ منها النواب مجالا رحبا لانتقاد الحكومات اثناء الادلاء بالبيانات الوزارية لاستحصال الثقة.

### الهوامش

<sup>١</sup> انضوى الشعب اللبناني بكل أفراده في طوائف مختلفة بلغ عددها (١٥) طائفة ، تتوزع على ثلاث فئات: الأولى : الطوائف المسيحية ، وعددها (١١) طائفة تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين ، الأولى (مجموعة الطوائف الشرقية) وهي : طائفة الروم الأرثوذكس ، وطائفة الأرمن الأرثوذكس ، وطائفة النساطرة (الآشوريين) ، وطائفة البروتستانت (الإنجيلية) ، والمجموعة الثانية (الطوائف الغربية) ، ووصفت بالغربية لأنها منتمة إلى الكرسي الرسولي في روما ، وهي: الطائفة المارونية ، وطائفة الروم الكاثوليك ، وطائفة السريان الكاثوليك ، وطائفة الأرمن الكاثوليك ، وطائفة الكلدان الكاثوليك ، وطائفة اللاتين، وخصائص الطوائف المسيحية كافة أن لكل منها تاريخها ورؤسائها ومؤسساتها وشرائعها ومحاكمها ، أما الفئة الثانية فهي: الطوائف الإسلامية ،

وعدها (٣) طوائف وهي: الطائفة السنية ، وتضم (العرب السنة والأكراد المقيمين في بيروت) ، والطائفة الشيعية ، والطائفة الدرزية . كما أن هناك فئة ثالثة هي: الطائفة اليهودية، ويؤلف اليهود في لبنان طائفة واحدة خاضعة لحاخام يقيم في بيروت . للتفاصيل راجع ، أنيس صايغ ، لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري، (بيروت ، ١٩٥٥) ؛ حسان حلاق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية اجتماعية اقتصادية. تربية ديموغرافية ، ط١، دار النهضة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١) ؛ باسم احمد هاشم ، موقف المجلس النيابي اللبناني من الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ ، "اطروحة دكتوراه" ، (كلية الاداب جامعة الكوفة ، ٢٠١٤).

<sup>٢</sup> موسى الصدر : موسى الصدر: ولد في ٤ حزيران ١٩٢٨ وحجز في ٣١ اب ١٩٧٨ في ليبيا ، من مواليد مدينة قم الايرانية ، من عائلة من كبار علماء الدين العاملين التي تعود جذورها الى السيد صالح شرف الدين في قرية شحور العمالية في جنوب لبنان ، التحق بمدارس قم الابتدائية في عام ١٩٣٤ ، ودخل عام ١٩٤١ الحوزة العلمية لدراسة علوم الفقه وصولاً الى درجة الاجتهاد ، التحق بجامعة طهران عام ١٩٥١ لدراسة الحقوق تخرج منها عام ١٩٥٣ ، وكان اول معمم يتلقى علومه الحديثة في الجامعة ، وعمل مع شباب اخرين لمواجهة المد الماركسي الذي كان رانجا ذلك الوقت ، وكان مواكبا للحركات الشعبية والمطلبية الايرانية وقتئذ ، سافر الى النجف الاشرف في عام ١٩٥٤ لمتابعة تحصيل العلوم الفقهية العليا ، وكان له شرف المشاركة في جمعية منتدى النشر النجفية ، عاد الى حوزة قم في عام ١٩٥٨ وشارك في تأسيس مجلة مكتب اسلام وتولى رئاستها وشارك في كتاباتها ، شارك في عام ١٩٥٩ مع علماء اخرين في مشروع تدوين اصلاح مناهج العلمية في الحوزة ، قدم الى مدينة صور في اواخر ١٩٥٩ وعمل فيها عالم دين خلفا للسيد عبد الحسين شرف الدين ، اطلق السيد عمله الاجتماعي المؤسسي بإعادة تنظيم جمعية البر والاحسان وانشاء مجموعة اخرى من المؤسسات التربوية والمهنية والصحية ، عمل منذ عام ١٩٦٦ على تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان انتهت بإقرار مجلس النواب اللبناني قانون المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى عام ١٩٦٧ ، وهي مقدمة مهمة لانشاء حركة المحرومين في لبنان . هاني عبيد زبياري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٠ رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، ٢٠٠٥) ؛ عدنان فحص ، السيد موسى الصدر السيرة والفكر ، ١٩٦٩-١٩٧٥ ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٩٦).

<sup>٣</sup> مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١ . باسم احمد هاشم الغانمي ، مشروع الاصلاح الاجتماعي في فكر الامام المغيب موسى الصدر ، (مجلة جامعة كربلاء) ، المجلد ١٣ ، سنة ٢٠١٥ .

<sup>٤</sup> انطوان بلوط ، الجذور التاريخية للطائفية في لبنان ، "تسامح" ، (مجلة ) ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، العدد ٣٠ ، السنة الثامنة ، ايلول ٢٠١١ ، ص ١٦ .

<sup>٥</sup> وهي كل من فرنسا والنمسا وانكلترا وروسيا

<sup>٦</sup> عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الاول ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨) ، ص ٩١ .

<sup>٧</sup> عبد الغني البسيوني ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، (الإسكندرية : مطبعة المعرفة ، د . ت ) ، ص ٥٨٠ . انطوان بلوط ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

<sup>٨</sup> المصدر نفسه .

<sup>٩</sup> ثيودور هانف ، لبنان تعايش زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ، ترجمة مورييس صليبا ، (باريس : مركز الدراسات العربي - الاوربي ، ١٩٩٣) ، ص ٨٥-٨٦ .

<sup>١٠</sup> ثورة الفلاحين : ثار الفلاحون اللبنانيون الموارنة بشكل خاص على الإقطاعيين اللبنانيين، وقاد الثورة طانيوس شاهين وهو بيطري حداد وشملت مناطق كسروان والمتن والفتوح وكانت خلعت السلطة الإقطاعية بالكامل وأحلت محلها نظام شعبي بقيادة طانيوس شاهين، ومرة أخرى امتدت الانتفاضة لتشمل الموارنة في مناطق الإقطاع الدرزية، فبدأ الإقطاعيون الدروز بتسليح فصائل المتطوعين الدروز مرة أخرى، وفي ١٨٦٠ تحولت الانتفاضة إلى مذبحة شاملة جديدة، ففي ٢٢ ايار أطلقت مجموعة من الموارنة النار على دروز عند بوابة بيروت، فقتل درزي وجرح اثنان فبدأت موجة جديدة من الحرق والذبح المتبادل في جميع أنحاء لبنان، ودمرت في الفترة بين ٢٩ و ٣١ أيار فقط حوالي ٦٠ قرية في ضواحي بيروت، وامتدت الاضطرابات في حزيران إلى المناطق المختلطة في الجنوب والجبل الشرقي، وحاصر الدروز أثناء الأحداث أديرة وإرساليات كاثوليكية فأحرقوها، وامتدت الأحداث إلى دمشق حيث حصلت مذبحة ضد المسيحيين، وحتى يعلم ومساهمة من الجنود الأتراك في الفترة بين ٩ و ١١ تموز ، وتكبد كل من المسيحيين والدروز وبقية الطوائف الإسلامية خسائر فادحة

<sup>١١</sup> ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

<sup>١٢</sup> جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير ، (كلية الاداب : جامعة الموصل) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .

<sup>١٣</sup> ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

<sup>١٤</sup> أقرّ مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في (سان ريمو) بتاريخ (٢٨/نيسان/١٩٢٠) الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، واصدر المفوض السامي الفرنسي (هنري غورو) في (٣/أب/١٩٢٠) القرار المرقم (٢٩٩) القاضي بضم الأفضية الأربعة (حاصبيا وراشيا والبقاع وبعبك) وجعلها دولة واحدة ، وصدر في (٣١/أب/١٩٢٠) القراران (٣٢٠ و٣٢١) وبموجبهما ألغي التقسيم الإداري للبنان اعتباراً من (١/أيلول/١٩٢٠) وأن يوضع للدولة الجديدة نظام إداري جديد ، أعلن الجنرال (هنري غورو) في (١/أيلول/١٩٢٠) قيام (دولة لبنان الكبير)<sup>(١٤)</sup> واصدر القرار رقم (٣٣٦) المتضمن النظام الإداري المؤقت للدولة. رائد عباس

- الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦،
- <sup>١٥</sup> للتفصيل عن سياسة فرنسا في استخدام البعد المذهبي من خلال التمثيل الطائفي للمجالس التمثيلية ومن ثم التشريعية والنيابية بشكل دقيق ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٢-٤٠.
- <sup>١٦</sup> للتفصيل الدستور وظروف اعداده ينظر: مجلس النواب اللبناني، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦-١٩٩٠، (إعداد: احمد زين)، ط ١، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، (بيروت، ١٩٩٣).
- <sup>١٧</sup> تألفت تلك اللجنة من (النائب جوزيف بول بونكور رئيساً، وعضوية رينالد عضو مجلس الشيوخ وكليتان المشرع في وزارة العدل الفرنسية وجبريل الأستاذ في كلية الحقوق في باريس وكلوز ويل الوزير المطلق الصلاحية و بارغتون القنصل العام و ليون نوبل مقدم العرائض في مجلس شورى الدولة، وروبير دوكي مبعوث الدولة المنتدبة لدى لجنة الانتدابات الدائمة. ادمون رباط، ولادة الدستور اللبناني، الحياة النيابية، (مجلة)، لبنان، المجلد الواحد والستون، كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص ٤١.
- <sup>١٨</sup> احمد زين، المصدر السابق.
- <sup>١٩</sup> عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص ٩٥.
- <sup>٢٠</sup> محمد ضيوي فجر الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣ والموقف الدولي منها، "رسالة ماجستير"، (كلية التربية: جامعة ذي قار، ٢٠١٠).
- <sup>٢١</sup> المصدر نفسه، ص ٩٣.
- <sup>٢٢</sup> للتفصيل اكثر عن الميثاق الوطني وظروف انشائه ينظر: باسم الجسر، الاستقلال اللبناني والميثاق الوطني، "تاريخ العرب والعالم"، (مجلة)، بيروت، العدد ١، ١٩٧٨.
- <sup>٢٣</sup> فيوليت داغر، الطائفية وحقوق الانسان، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٥)، ص ١٧-١٨.
- <sup>٢٤</sup> ثيودور هانف، المصدر السابق، ص ١٠٣.
- <sup>٢٥</sup> تكونت هذه الحكومة من رياض الصلح رئيساً للوزراء حبيب أبو شهلا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية سليم تقلا ووزيراً للأمر الخارجية والأشغال العامة. الأمير مجيد ارسلان وزيراً للزراعة والدفاع الوطني والصحة والاسعاف العام. كميل شمعون وزيراً للداخلية والبرق والبريد. عادل عسيران وزيراً للاعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني)، محمد رضوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص ٩٥.
- <sup>٢٦</sup> رياض الصلح: ولد عام ١٨٩٣ في مدينته صيدا، درس الابتدائية الثانوية في كلية العثمانية، درس الحقوق في باريس، اشترك في تأليف الحزب الحر وحزب الائتلاف انتخب عام ١٩٤٣ نائباً عن جبل لبنان، تولى رئاسة الحكومة لست مرات، اغتيل في ١٦ تموز عام ١٩٥١ أثناء زيارته للأردن. للمزيد ينظر: سعد محسن العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١، "رسالة ماجستير"، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠١).
- <sup>٢٧</sup> الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣، ص ٤.
- <sup>٢٨</sup> المصدر نفسه.
- <sup>٢٩</sup> المصدر نفسه.
- <sup>٣٠</sup> وهم كل من النائب اميل لحدود والنائب احمد الحسيني والنائب جورج عقل والنائب عبد اليافي. المصدر نفسه، ص ٧.
- <sup>٣١</sup> المصدر نفسه.
- <sup>٣٢</sup> حميد فرنجية: ١٩٠٧-١٩٨١ مواليد بلدة اهدن، تلقى تعليمه في مدرسة الفريز الابتدائية، والثانوي في عينطورة الثانوية، واكمل الحقوق في عام ١٩٣١، انتخب نائباً عن الشمال في دورة ١٩٣٤ واعد انتخابه في دورة ١٩٣٧ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥١ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧ شارك في عدة لجان نيابية وتقلد مناصب وزارية عدة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٥، مثل لبنان في محافل دولية عربية وعالمية. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٩٦١-٢٠٠٦، (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٤٠٦.
- <sup>٣٣</sup> الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣، ص ٤.
- <sup>٣٤</sup> عبد الغني الخطيب: ١٩١١-١٩٥٥ مواليد بلدة شحيم في اقليم الخروب تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في المدرسى البطريركية في بيروت درس الطب في سويسرا بجامعة لوزان، وتخرج منها عام ١٩٨٢، انتخب نائباً عن جبل لبنان عام ١٩٤٣ وكان عضواً في الكتلة الوطنية التي ترأسها كميل اميل اده. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، المصدر السابق، ص ١٩٢.
- <sup>٣٥</sup> الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣، ص ٩.
- <sup>٣٦</sup> جورج زوين: ١٨٧٢-١٩٥٣ مواليد بلدة يحشوش تلقى تعليمه في مدرسة المزار في غريز، وانهى دروسه الثانوية في كلية اليسوعيين في بيروت، انتخب نائباً في مجلس ادارة المتصرفية عن جبل لبنان، واعد انتخابه عام ١٩٢٥ عن جبل لبنان، ومن ثم انتخب نائباً عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٧ وعام ١٩٥١، تقلد رئيساً للسن كونه كبير الاعضاء سنًا بين عامي ١٩٤٣ و ١٩٥٢ وخاصة جلسة الاستقلال التاريخية، عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، المصدر السابق، ص ٢٤٢.



<sup>٣٧</sup> الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ ، ص ٩.

<sup>٣٨</sup> كمال جنبلاط : ١٩١٧-١٩٧٧ مواليد بلدة المختارة من قضاء الشوف ، تلقى علومه الأولية في المختارة ومن ثم انتقل الى مدرسة عينطورة ، سافر الى باريس عام ١٩٣٧ ودرس في جامعة السوربون ، وحاز على شهادتين الاولى في الاجتماع والثانية في علم النفس ، عاد الى لبنان ليحزق الحقوق في الجامعة اليسوعية ، وصل الى النيابة تعويضاً عن صهره الذي وافاه الاجل واعيد انتخابه نائباً في عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥١ وعام ١٩٥٣ وعام ١٠٦٠ وعام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ ، تقلد مجموعة من المناصب الوزارية بين عامي ١٩٤٣ و١٩٦٩ ، مثل لبنان في العديد من المحافل العربية والدولية خلال عمله نائبا وسياسي وممثلا عن الطائفة الدرزية التي تولى زعامتها ، له ما يقرب على ٣٥ مؤلف والعديد من المقالات الصحفية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، ص ١٢٥-١٢٨ .

<sup>٣٩</sup> الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ ، ص ١٠.

<sup>٤٠</sup> عين السادة: رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية والتموين. والاستاذ حبيب ابي شهلا نائباً لرئاسة الوزارة وزيراً للعدلية والتربية الوطنية. وسليم بك تقلا وزيراً للخارجية والاشغال العامة. وحמיד بك فرنجيه وزيراً للمالية. والامير مجيد ارسلان وزيراً للصحة والاسعاف والزراعة والدفاع الوطني. ومحمد بك الفضل وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والبريد.

<sup>٤١</sup> الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١١ تموز سنة ١٩٤٤ ، ص ٤.

<sup>٤٢</sup> رشيد بيضون : ١٨٨٩-١٩٧١ مواليد بيروت ، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها سافر الى افريقيا للعمل هناك وعاد عام ١٩٣٧ ليؤسس الكلية العاملة ، من النواب الذين رسمو العلم اللبناني بعد احتجازهم في المجلس النيابي صبيحة الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ ، انتخب نائباً عن الجنوب عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٣ وعن بيروت في الاعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٧ وعام ١٩٦٤ ، شارك في عضوية العديد من اللجان النيابية خلال مدة نيابته ، تقلد وزارات عدة بين عامي ١٩٥١ وعام ١٩٦٨ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص ٨٥-٨٦.

<sup>٤٣</sup> الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١١ تموز سنة ١٩٤٤ ، ص ٥.

<sup>٤٤</sup> اديب الفرزلي ١٩٠٩-١٩٩٣ مواليد جب جنين في البقاع تلقى تعليمه بمختلف مراحل في الكلية الوطنية في الشويفات ، درس الحقوق في سوريا بجامعة دمشق ، انتخب نائباً عن البقاع في عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٤ ، تقلد لجان نيابية عدة خلال اعتلائه منصب النيابة ، شارك في تعديل الدستور عام ١٩٤٣ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

<sup>٤٥</sup> الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١١ تموز سنة ١٩٤٤ ، ص ٩.

<sup>٤٦</sup> للتفصيل اكثر عن الدور السياسي لرياض الصلح ينظر: باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠).

<sup>٤٧</sup> رياض الصلح رئيس الوزارة، جبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، أحمد الحسيني وزير العدلية، الأمير مجيد رسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد، كميل شمعون وزير الداخلية والصحة والاسعاف العام، حميد فرنجيه وزير الخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، محمد العبود وزير المالية، وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

<sup>٤٨</sup> www.pcm.gov.lb

<sup>٤٩</sup> الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثانية ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١٧ حزيران سنة ١٩٤٧ ، ص ٣.

<sup>٥٠</sup> المصدر نفسه ، ص ٥.

<sup>٥١</sup> رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير العدلية، والامير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والزراعة، واحمد الأسعد وزير الأشغال العامة، وفيليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني والبرق والبريد، الدكتور الياس الخوري وزير الصحة والإسعاف العام، حسين العويني وزير المالية.

<sup>٥٢</sup> www.pcm.gov.lb

<sup>٥٣</sup> الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الثالث الواقع في ٣ آب سنة ١٩٤٨ ، ص ٥.

<sup>٥٤</sup> وقعت لبنان الهدنة مع اسرائيل عام ١٩٤٨

<sup>٥٥</sup> الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الثالث الواقع في ٣ آب سنة ١٩٤٨ ، ص ٦-١٠ . ؛ الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الواقع في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤-٩.

<sup>٥٦</sup> ضمت المعارضة شخصيات سياسية مهمة امثال كميل شمعون وكمال جنبلاط وعبد الحميد كرامة ، حيث كونوا نواة المعارضة داخل المجلس النيابي بعد ان فازوا بثمان مقاعد في انتخابات ١٩٥١ ، كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، طء ، (بيروت : الدار التقدمية ، ١٩٨٧) ، ص ٢٠.

<sup>٥٧</sup> ضمت كلاً من : حسين العويني رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية ، والخارجية ، والدفاع الوطني ، والمالية ، بولس فيليب وزيراً للعدلية ، والاقتصاد الوطني ، والصحة والإسعاف العام ، والزراعة ، أدوار حنين وزيراً للأشغال العامة ، والتربية الوطنية ، والبريد والبرق والهاتف والأنباء ، استقالت في ٧/حزيران/١٩٥١. انظر : مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، جمعها وقدم لها : جان ملحمة ، منشورات ، (بيروت : مكتبة خياط ، ١٩٦٥) ، ص ٩١.

<sup>٥٨</sup> حسين العويني : سياسي لبناني من الطائفة السنية في محافظة بيروت ، انتخب نائباً لأول مرة عام ١٩٤٧ ، تولى وزارة المالية عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ ، عُين رئيساً للوزراء عام ١٩٥١ ، ثم وزيراً للخارجية والعدلية والصحة والإسعاف العام عام ١٩٦٦ ، فاز في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٨ وتم انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، تولى رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والدفاع ثلاث مرات خلال الفترة ما بين (١٩٦٤-١٩٦٥) عُين وزيراً للخارجية والمغتربين ووزيراً للدفاع الوطني عام ١٩٦٨. انظر ، حكومات لبنان ، ص ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١٩٢ ، ٢٣٢ ، ٢٢٤ ، ٢١٩ ، ٢٨٠ .

<sup>٥٩</sup> للتفصيل عن ظروف اجراء الانتخابات ونتائجها ينظر : جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٥١.

<sup>٦٠</sup> الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ شباط سنة ١٩٥١ ، ص ٤.

<sup>٦١</sup> المصدر نفسه ، ص ٥.

<sup>٦٢</sup> كميل شمعون ١٩٠٠-١٩٨٧ مواليد دير القمر تلقى تعلمه الاولي في مدرسة الاخوة المريميين ، ، ودرس الحقوق في جامعة القديس يوسف وتخرج منها عام ١٩٢٣ ، ترشح للنيابة عام ١٩٣٤ للمرة الاولى ، واعيد انتخابه عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٧ وعام ١٩٥١ وعام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ واستمر نائباً حتى وفاته ، تقلد عدة مناصب حكومية في حكومات مختلفة منذ عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٨٤ ساهم عام ١٩٥٢ في تاسيس الجبهة الاشتراكية المعارضة لحكم بشارة الخوري ، الذي خلفه في رئاسة الجمهورية حتى عام ١٩٥٨ للتفصيل اكثر عن شخصيته ودوره السياسي ينظر : عدّاي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧ "رسالة ماجستير" (كلية الآداب : جامعة الانبار ، ٢٠١١) .

<sup>٦٣</sup> الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ شباط سنة ١٩٥١ ، ص ٦.

<sup>٦٤</sup> المصدر نفسه ، ص ٧.

<sup>٦٥</sup> عبد الله اليافي : سياسي ومحامي لبناني ، من الطائفة السنية في بيروت ، ولد عام ١٩٠١ ، درس الحقوق في جامعة بيروت الفرنسية ، وتخرج منها عام ١٩٢٢ ، تابع دراسته في العلوم السياسية ، وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٢٦ ، اشتغل في المحاماة مدة (١٢) سنة ، انتخب عام ١٩٣٧ نائباً عن محافظة بيروت ، تولى رئاسة الحكومة في عهد الانتداب الفرنسي مرتين عام ١٩٣٩ و١٩٣٨ ، أعيد انتخابه نائباً عام ١٩٤٣ ، تولى وزارة العدلية عام ١٩٤٦ ، وفاز في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥١ و١٩٥٣ ، تولى رئاسة الحكومة اللبنانية (٩) مرات في عهد الاستقلال خلال السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ (مرتين) ، ١٩٦٦ (ثلاث مرات) ، اعتزل السياسة واصدر جريدة العلم . انظر : عطية الله ، المصدر السابق ، ص ٤١٨ .

<sup>٦٦</sup> المسيحيين حصلوا على (٤٢) مقعداً ، وزعوا طائفيًا على النحو الآتي: (٢٣) للموارنة ، (٨) للروم الأرثوذكس ، (٥) للروم الكاثوليك ، (٣) للأرمن الأرثوذكس ، (١) للأرمن الكاثوليك ، (١) للبروتستانت ، (١) للأقليات المسيحية ، أما المسلمين فقد حصلوا على (٣٥) مقعداً ، وزعوا طائفيًا على الشكل التالي: (١٦) للسنة ، (١٤) للشبعة ، (٥) للدروز .

<sup>٦٧</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ ، ص ٤.

<sup>٦٨</sup> صدر هذا القانون في ١٠ اب ١٩٥٠ كاول قانون انتخاب في عهد الاستقلال وجرت في ظله انتخابات حزيران ١٩٥١ ، رفع عدد الاعضاء الى ٧٧ عضواً بدلاً من ٥٥ عضواً حسب قانون انتخابات عام ١٩٤٣ ، عدّ المحافظة دائرة انتخابية ، باستثناء المحافظات التي بلغ عدد المقاعد النيابية فيها (١٥) عضواً ، فإنها تقسم إلى اكثر من دائرة انتخابية ، وعلى هذا الأساس قسمت كل من محافظتي جبل لبنان ولبنان الشمالي إلى ثلاث دوائر انتخابية ، بحيث اصبح لبنان مقسماً إلى تسع دوائر انتخابية . ماجد خليل ماجد ، " التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية ١٩٢٢-١٩٩٢ " ، مجلة الحياة النيابية (مجلس النواب اللبناني ، بيروت) ، المجلد السادس عشر ، أيلول ، ص ٤٢-٤٣ ؛ جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

<sup>٦٩</sup> صائب سلام : ١٩٠٥-٢٠٠٢ مواليد بيروت تلقى علومه في المقاصد الاسلامية ، درس الحقوق والعلوم الاقتصادية ، من الشخصيات السياسية المرموقة في النشاط السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ، انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت عام ١٩٤٣ ، واعيد انتخابه للاعوام ١٩٥١ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد للحرب الاهلية حتى عام ١٩٩٢ ، عين وزيراً في حكومات متعددة منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٥٦ وحضي برئاسة الوزراء في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ وعام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٢ ، له المزيد من النشاطات السياسية والاجتماعية والمواقف الوطنية والقومية خلال فترة حياته السياسية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣-٢٧٦ .

- <sup>٧٠</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ ، ص ٦ .
- <sup>٧١</sup> المصدر نفسه ، ص ١٢ .
- <sup>٧٢</sup> بهيج تقي الدين : ١٩٠٩-١٩٨٠ مواليد بلدة بعقلين ، تلقى علومه الأولية فيها وانهى دراسته الثانوية في مدرسة الليسو الفرنسية في بيروت ، ونال شهادته الحقوق في عام ١٩٣١ من جامعة القديس يوسف ، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورات ١٩٤٧ و ١٩٥١ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستمر نائبا بفعل قوانين التمديد حتى وفاته تقلد حقائب وزارية مختلفة للفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٨٠ ترأس لجنة الادارة والعدل النيابية مرات عدة وله دراسات جمة في القانون واعد العشرات من مشاريع القوانين المهمة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠-١٠١ .
- <sup>٧٣</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ ، ص ١٦ .
- <sup>٧٤</sup> عبد الله الحاج : ١٨٩٩-١٩٧٥ مواليد الغبيري في الضاحية الجنوبية ، درس في المدرسة اليسوعية ، ونال شهادة العلوم من الجامعة الامريكية عام ١٩٢٢ ، عمل استاذاً في جامعة بغداد ومن ثم مستشاراً للملك فيصل الاول ثم رئيساً للديوان الملكي بالوكالة عام ١٩٣٤ ، انتخب نائبا عن المتن في دورة ١٩٥١ وعام ١٩٥٣ شارك بلجان نيابية متعددة كان من اوائل الاشتراكيين العلمانيين وله العديد من المشاريع الاصلاحية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ١٣٣-١٣٤ .
- <sup>٧٥</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ ، ص ١٧ .
- <sup>٧٦</sup> المصدر نفسه .
- <sup>٧٧</sup> علي الحاج حسن بزي : ١٩١٢-١٩٥٨ : مواليد بنت جبيل تلقى تعليمه اولي فيها وانتقل الى دمشق لاكمال دراسته الثانوية انتخب نائبا عن الجنوب عام ١٩٥١ واعيد انتخابه في دورات ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، تقلد حقائب وزارية مختلفة بين عامي ١٩٥٩ و عام ١٩٦١ له الكثير من المواقف الاحتماعية والوطنية حيال بلدته فضلا عن المواقف القومية العربية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- <sup>٧٨</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ ، ص ٢٠ .
- <sup>٧٩</sup> تألفت من سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية وفؤاد الخوري نائب رئيس الوزارة ووزير العدلية، أحمد الحسيني وزير الأشغال العامة، اميل لحود وزير المالية، فيليب تقلا وزير الخارجية، انطوان اسطفان، وزير التربية الوطنية، مجيد ارسلان وزير الصحة والإسعاف والدفاع الوطني، سليمان العلي وزير الاقتصاد الوطني والزراعة، ميشال ضوميط وزير الشؤون الاجتماعية.
- <sup>٨٠</sup> سامي الصلح : سياسي لبناني من الطائفة السنية ، ولد بمدينة عكار عام ١٨٩٠ ، درس الحقوق في استانبول وفرنسا، عمل في حقل القضاء ، تدرج في المناصب حتى تولى منصب رئيس محكمة الاستئناف في بيروت، انتخب نائبا عام ١٩٤٣ عن محافظة بيروت ، شكل وزارته الأولى عام ١٩٥٤ ، أعيد انتخابه نائبا عام ١٩٤٧ و ١٩٥١ و ١٩٥٣ ، ثم تولى رئاسة الوزراء (٦) مرات خلال الأعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . للتفاصيل : راجع ، سامي الصلح ، مذكرات سامي بك الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠ ، ٤ أجزاء ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٦٠) .
- <sup>٨١</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني ، (الدورة الثانية) ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ شباط سنة ١٩٥٢ .
- <sup>٨٢</sup> سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية فؤاد الخوري نائب رئيس الوزارة ووزير العدلية، اميل لحود وزير المالية، أحمد الحسيني وزير الأشغال العامة، فيليب تقلا وزير الخارجية، أنطوان اسطفان وزير التربية الوطنية، مجيد ارسلان وزير الصحة والدفاع الوطني، ميشال ضومط وزير الشؤون الاجتماعية، سليمان العلي وزير الاقتصاد الوطني والزراعة، حسين العبد الله وزير البريد والبرق والأنباء. الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الأول ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٨ أيار سنة ١٩٥٢ .
- <sup>٨٣</sup> جوزيف شادر ١٩٠٧-١٩٧٧ مواليد بيروت تلقى تعليمه في مختلف مراحل في مدارس الفريز في بيروت دخل معهد الحقوق الفرنسي في بيروت وتخرج منه عام ١٩٢٨ حاملا الاجازة في الحقوق كان من ابرز مؤسسي حزب الكتائب اللبنانية ، انتخب نائبا عن بيروت في دورة ١٩٥١ واعيد انتخابه في دورات ١٩٥٣ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ فاز بعضوية لجان نيابية عدة ، وتقلد حقيبتين التصميم عام ١٩٥٨ ووزير الدولة عام ١٩٧٣ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .
- <sup>٨٤</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني ، (الدورة الثانية) ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ شباط سنة ١٩٥٢ ، ص ٤ .
- <sup>٨٥</sup> التي تألفت في ٣٠/أيلول/١٩٥٢ من : خالد شهاب (رئيسا للوزراء ، ووزير للداخلية ، والعدلية، والأنباء، والدفاع الوطني) ، وموسى مبارك (وزيرا للخارجية والمغتربين ، والبريد والبرق والهاتف)، وسليم حيدر (وزيرا للتربية الوطنية ، والصحة والإسعاف العام ، والشؤون الاجتماعية) ، وجورج حكيم (وزيرا للمالية، والاقتصاد الوطني ، والزراعة) . انظر ، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة: البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣ ، الإصدار الرابع ، جمع وتقديم : جان ملحمة ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت، ٢٠٠٣) ، ص ١٠٥ .

- <sup>٨٦</sup> لمزيد من التفصيل حول هذه التعديلات ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٣٧ ؛ ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ص ٢٨-٢٩ .
- <sup>٨٧</sup> علي بدر الدين ١٩٠٩-١٩٨٦ : مواليد النبطية تلقى علومه في مدرستها العالية ن درس الطب في الجامعة الامريكية انتخب نائبا عن الجنوب في دورة ١٩٥١ ، كان خطيبا بليغا واديبا وشاعرا ، تقدم باستقالته من النيابة في ٥ ايار عام ١٩٥٣ احتجاجا على تصدع كتلة الجنوب واهمال الطائفة الشيعية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .
- <sup>٨٨</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ، يوم الخميس الواقع في ٩ تشرين أول سنة ١٩٥٢ ، ص ٥ .
- <sup>٨٩</sup> المصدر نفسه ، ص ٦ .
- <sup>٩٠</sup> المصدر نفسه ، ص ٧ .
- <sup>٩١</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٩ تشرين أول سنة ١٩٥٢ ، ص ٨ .
- <sup>٩٢</sup> المصدر نفسه ، ص ٨ .
- <sup>٩٣</sup> المصدر نفسه ، ص ١٠ .
- <sup>٩٤</sup> جان سكاف ١٩٠٨-١٩٨٣ : مواليد زحلة تلقى علومه في مدارس الاباء اليسوعيين في زحلة ثم في المدرسة المركزية في سان لويس ، سافر الى فرنسا لمتابعة تعليمه انتسب الى حزب الكتائب في ايار ١٩٤٠ ، انتخب نائبا عن البقاع في دورة ١٩٥١ ، وصار عضوا في لجان نيابية عدة وعين وزيرا للزراعة في نيسان ١٩٥٣ في حكومة صائب سلام ، ساهم في اقرار العديد من القوانين الزراعية اللبنانية بغية تحسين الواقع الزراعي ، فضلا عن نشاطات سياسية واجتماعية اخرى . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، ص ٢٦٨ .
- <sup>٩٥</sup> الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٩ تشرين أول سنة ١٩٥٢ ، ص ١١ .
- <sup>٩٦</sup> عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء، غبريال المر وزير الاشغال العامة، بشير الأعور وزير العدلية، رشيد كرامي وزير الاقتصاد الوطني، بيار اده وزير المالية، نقولا سالم وزير التربية الوطنية، كاظم الخليل وزير الزراعة.
- <sup>٩٧</sup> الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٥٣ ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٣ ايلول سنة ١٩٥٣ ، ص ٥ .
- <sup>٩٨</sup> شكلت المعارضة جبهة عرفت باسم الجبهة الوطنية والتي ضمت في عدد من النواب وشخصيات المعارضة من السياسيين التقليديين امثال صبري حماده وأحمد الأسعد وصائب سلام وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وحמיד فرنجية وفؤاد الخوري وحسين العويني ، كما ضمت أعضاء من الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب النجادة وحزب الكتلة الدستورية . جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .
- <sup>٩٩</sup> يوسف حنا عقل ، فطاع عهد شمعون ، (بيروت ، ١٩٥٨) ، ص ١٣٤ .
- <sup>١٠٠</sup> الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع ، في ٢٩ من آب سنة ١٩٥٧ ، ص ٢-٣ .
- <sup>١٠١</sup> معروف السعد ١٩١٠-١٩٧٥ : مواليد صيدا تلقى تعليمه الاولي في مدارس الاميركان في صيدا وانتقل عام ١١٩٢٨ الى الجامعة الوطنية في عالية كان له مواقفه الوطنية والقومية من الاحداث الجارية على الصعيد السياسي انتخب نائبا عن دورات ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ، اسس في عام ١٩٧٠ تنظيم القوى الشعبية الذي سمي بالتنظيم الشعبي الناصري . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .
- <sup>١٠٢</sup> الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع ، في ٢٩ من آب سنة ١٩٥٧ ، ص ١٥ .
- <sup>١٠٣</sup> المصدر نفسه ، ص ١٩ .

قائمة المصادر

اولا :محاضر جلسات المجالس النيابية

١. الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٤٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ، الواقع في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٣
٢. الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة الاولى ، المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١١ تموز سنة ١٩٤٤
٣. الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثانية ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر ، يوم الثلاثاء الواقع في ١٧ حزيران سنة ١٩٤٧
٤. الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣ آب سنة ١٩٤٨
٥. الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الواقع في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩
٦. الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ شباط سنة ١٩٥١
٧. الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١
٨. ماجد خليل ماجد ، " التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية ١٩٢٢-١٩٩٢" ، مجلة الحياة النيابية (مجلس النواب اللبناني ، بيروت) ، المجلد السادس عشر ، أيلول ١٩٩٧.
٩. الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني ، (الدورة الثانية) ، الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ شباط سنة ١٩٥٢.
١٠. الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ، يوم الخميس الواقع في ٩ تشرين أول سنة ١٩٥٢
١١. الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٥٣ ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٣ أيلول سنة ١٩٥٣
١٢. الدور التشريعي التاسع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع ، في ٢٩ من آب سنة ١٩٥٧

ثانيا : الرسائل والاطاريح

١. باسم احمد هاشم ، موقف المجلس النيابي اللبناني من الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ ، "اطروحة دكتوراه" ، (كلية الآداب جامعة الكوفة ، ٢٠١٤).
٢. رائد عباس الشمري ، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠٠٦.
٣. عدّاي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧ "رسالة ماجستير" ( كلية الآداب : جامعة الانبار ، ٢٠١١) .
٤. محمد ضيوي فجر الحميداوي ، الازمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، "رسالة ماجستير" ، (كلية التربية : جامعة ذي قار ، ٢٠١٠)

٥. هاني عبيد زبياري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٠ رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، ٢٠٠٥).
- ثانيا : المصادر العربية والمعربة
٦. ثيودور هانف ، لبنان تعايش زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ، ترجمة موريس صليبا ، (باريس : مركز الدراسات العربي -الاوربي ، ١٩٩٣).
٧. حسان حلاق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية.اجتماعية.اقتصادية. تربية. ديموغرافية ، ط١، دار النهضة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١) ؛
٨. سامي الصلح ، مذكرات سامي بك الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠، ٤ أجزاء ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٦٠).
٩. عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ تفكك الدولة وتصعد المجتمع ، المجلد الاول ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨).
١٠. عبد الغني البسيوني ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، (الإسكندرية : مطبعة المعرفة ، د . ت ) ، ص ٥٨٠.
١١. عدنان فحص ، السيد موسى الصدر السيرة والفكر ، ١٩٦٩-١٩٧٥ ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٩٦).
١٢. فيوليت داغر ، الطائفية وحقوق الانسان ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٥)
١٣. كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، ط٤ ، (بيروت : الدار التقدمية ، ١٩٨٧)
١٤. مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، جمعها وقدم لها : جان ملحمة ، منشورات ، (بيروت : مكتبة خياط ، ١٩٦٥)
١٥. مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، (بيروت : مركز الامام موسى الصدر ، ٢٠١١).
١٦. يوسف حنا عقل ، فظائع عهد شمعون ، (بيروت ، ١٩٥٨)

#### رابعا : المجلات

- ٢٩ ادمون رباط ، ولادة الدستور اللبناني ، الحياة النيابية ، (مجلة) ، لبنان ، المجلد الواحد والستون ، كانون الثاني ٢٠٠٦.
- ٣٠ انطوان بلوط ، الجذور التاريخية للطائفية في لبنان ، "تسامح" ، (مجلة ) ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، العدد ٣٠ ، السنة الثامنة ، ايلول ٢٠١١.
- ٣١ باسم احمد هاشم الغانمي ، مشروع الاصلاح الاجتماعي في فكر الامام المغيب موسى الصدر ، (مجلة جامعة كربلاء) ، المجلد ١٣ ، السنة ٢٠١٥.
- ٣٢ باسم الجسر ، الاستقلال اللبناني والميثاق الوطني ، "تاريخ العرب والعالم" ، (مجلة) ، بيروت ، العدد ١ ، ١٩٧٨ .
- ٣٣ زهير غنايم عبد الطيف غنايم ، التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني ١٨٧٦-١٩١٤ م . المنار ، المجلد ١٣ ، العدد ٧ ، ٢٠٠٧.